موقف "عباس حسن" من التأويل
في ضوء كتابه "النحو الوافي"

إعداد الباحثة

رجاء أحمد عاطي الصاعدي

كلية العلوم والآداب برابغ - جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

موقف "عباس حسن" من التأويل في ضوء كتابه "النحو الوافي"

رجاء أحمد عاطي الصاعدي

كلية العلوم والآداب برابغ – جامعة الملك عبد العزيز– المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : R.AL-Saedi@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة الغوص في كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن، من خلال التأويلات النحوية المرفوضة، لعلها تستطيع الوقوف على منهجه في الرفض والقبول لتأويلات النحاة؛ لبيان صحته أو خلاف ذلك.

وقد اتضح أن رفضه للتأويل ناتج من رفضه لنظرية العامل، وكان يرى أنه يجب التخلص منها؛ لأنها من عيوب النحو وآفاته وشوائبه، ولكن نجده يدافع عن هذ النظرية بذكر أهميتها في تيسير اللغة على المتعلمين بقوله: "والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن: (نظرية العامل)، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها".

ولهذا رأينا موقفه من التأويل متناقضًا؛ فالعامل هو الذي يقتضي التأويل، فإنْ كان هناك تناقض في موقفه من العامل بالتالي سيكون هناك تناقض فيما يترتب عليه كالتأويل، فأصول النحو العربي مترابطة وإلغاء شيء منها يؤدي إلى هدمه.

وقد رصدت هذه الدراسة عددًا غير قليل من مظاهر الاضطراب في موقفه من التأويل بين التنظير والتطبيق، ففي كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث يرفض التأويل بشكل قاطع، وعندما حاول أن يطبق هذه الآراء في كتابه النحو الوافي لم يستطع، إذ نجده قد أبقى على نظرية العامل، ولكنه حاول التخلص من عيوبها، المتمثلة في كثير من صور التأويل.

الكلمات المفتاحية: التأويل – عباس حسن.

Abbas Hassan's opinion of interpretation in view of his book "Adequate Grammar"

Raja Ahmed Atti Al-Saedi
College of Science and Arts in Rabigh - King Abdulaziz University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: R.AL-Saedi@hotmail.com

Abstract:
The survey aimed to go deeply into Abbas Hassan's book (Adequate Grammar), under grammatical interpretations that is refusal, so that it might be able to determine his methodology of refusal and approval the interpretations of the grammarians; To outline its correctness or otherwise.
His refusal to interpret has proved the result of his refusal of the factor theory, and he believe that it should be eliminated; because it is a defect of the grammar, its lesions and its impurities, however we find him advocate for this theory by referring to it's important to simplification language for learners to say" And the truth is that the grammarians are innocent of what they were accused of, but rather they are intelligent, proficient in what they decided on : (factor theory),it is based on basis that is approve the best of principles of modern pedagogy to education language, adjust its rules, and facilitate the use of it".
That is why we have found his contradictory position on interpretation; it is the factor, which requires interpretation, and if there is a contradiction in his position against the factor, then, there will be a contradiction in what comes after, such as interpretation. The grammar principles of the Arabic language are interconnected and in case of canceling any part of them, it leads to its dismantling.
This survey has highlighted a large number of confusions in his position towards interpretation between the theoretical and practical approaches. In his book "Language and Grammar between Old and Modern", he is totally rejecting the interpretation and he fails when tried to adopt these views in his book "Al-Nahw Al-Wafi" and we find that he has retained the factor theory, but he has tried to demolish its defects, which are apparent in many forms of interpretation.

Keywords: Interpretation – Abbas Hassan- Adequate Grammar.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعد علم النحو من أقدم العلوم وأجلها عند العلماء العرب المسلمين، ولقد ارتبط ارتباطًا واضحًا ووثيقًا بالعلوم الأخرى التي تدور حول القرآن الكريم، والعناية به وبتفسيره، والكشف عن أسراره، كالفقه والتفسير على نحو خاص. وعلى هذا الأساس؛ كان النحو علمًا عربيًا خالصًا؛ فالعلماء لم يتأثروا بالشرق ولا بالغرب في وضعه وسن مبادئه. ثم توالت جهود العلماء في علم النحو، فقاموا بجمع اللغة من مواطنها وفق ضوابط وشروط دقيقة، ثم عكفوا عليها تدوينًا وتقعيدًا وشرحًا، فألفوا تلك المصنفات الضخمة في النحو، مصنفات مازلنا ننهل من فيضها، حتى إذا انتهينا إلى العصر الحديث تعالت أصوات تعترض على بعض ما جاء فيها. ومن تلك الأصوات الأستاذ عباس حسن، الذي انتقد النحو على بعض المسائل النحوية في كتابات متفرقة جمعها في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والجديد)، ثم تبعها بكتابه (النحو الوافي) الذي حاول فيه أن يطبق آراءه.

وقد أشار في مقدمة كتابه (النحو الوافي) إلى كثرة شوائب النحو التي شوهت جماله وأضعفت من شأنه، وأنه قد أخذ على نفسه مهمة تخليصه مما لحق به من شوائب ليريح المعلمين والمتعلمين جميعًا من أوزارها[1]. وفي سبيل تحقيق هدفه زخر كتابه النحو الوافي بالعديد من الاعتراضات، وأغلبها كان على التأويل. ونظرًا لكثرة تلك الاعتراضات وتنوع أشكالها ومظاهرها سيُعنى البحث بدراسة بعض تلك الاعتراضات المتعلقة بالتأويل. ولذا وجب أولا التعريف بالتأويل لغة واصطلاحا.

١) النحو الوافي ١/٤.

فالتأويل لغة: أَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّلَهُ: دَبَّره وقدَّره، وأَوَّلَهُ وتَأَوَّلَهُ: فَسَّره[١]، ويأتي التأويل في لغة العرب بمعنى التفسير[٢]، فالتفسير تأويل، لأن المفسر يراجع نفسه عند الشرح والبيان ويدبر الكلام ويقدره، ففيه معنى العود والرجوع، وهذا المعنى أيضًا مما اتفقت عليه المعاجم اللغوية[٣]، ويأتي التأويل بمعنى الإصلاح، يقال: ألهُ يؤوله أولاً إذا اصلحه[٤]، ويأتي بمعنى التحري والطلب[٥]، وقيل: هو نوع من النبات[٦]. وذكر البكري الأندلسي[٧] أن التأويل هو موضع في بلاد هوازن[٨]. وهناك معنى آخر لم يكن مذكورًا في معاجم اللغة المتقدمة وإنما ورد ذكره في كتب القرنين السادس والسابع، وممن أشار إليه هو ابن الجوزي[٩] حيث قال: "التأويل نقل الكلام عن وضعه فيما يحتاج في إثباته إلى إلى دليل لولاه ما تُرِكَ ظاهرُ اللفظ"[١٠]، وكذلك ذكر ابن الأثير[١١] نحو هذا

١) لسان العرب ٣٣/١١.

٢) لسان العرب ٣٣/١١، والصحاح ١٦٢٧/٤، تهذيب اللغة ٤٥٩/١٥، وتاج العروس ٣٢/٢٨.

٣) لسان العرب ٣٣/١١، وتهذيب اللغة ٤٥٨/١٥.

٤) لسان العرب ٣٣/١١، وتهذيب اللغة ٤٥٨/١٥.

٥) لسان العرب ٣٣/١١، وتهذيب اللغة ٤٥٨/١٥.

٦) تهذيب اللغة ٤٥٩/١٥، وتاج العروس ٣٣/٢٨-٣٤.

٧) هو: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو البكري، وهو أول الجغرافيين المسلمين في الأندلس، والبكري لغوي وأديب قبل كل شيء رغم أنه اشتهر بصفته جغرافيًا في المشرق والمغرب، وتوفي في قرطبة عام ٤٨٧هـ. انظر :الأعلام للزركلي٩٨/٤، وبغية الوعاة ٤٩/٢، والوافي بالوفيات ١٥٥/١٧-١٥٦.

٨) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٣٠٠/١.

٩) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي التيمي البكري، فقيه حنبلي محدث ومؤرخ ومتكلم، وتميز ابن الجوزي بغزارة إنتاجه وكثرة مصنفاته التي بلغت نحو ثلاثمائة مصنف شملت الكثير من العلوم والفنون كالتفسير والحديث والتاريخ واللغة والطب والفقه وغيرها من العلوم، وتوفي ٥٩٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٥/٢١-٣٨٤، ووفيات الأعيان ١٤٠/٣-١٤٢.

١٠) زاد المسير في علم التفسير ١٢/١.

١١) هو: عز الدين أبي الحسن الجزري الموصلي، كان عَلاَّمَةً، مُحَدِّثًا، أَدِيْبًا، نَّسَّابَةً، واشتهر بعلمي التاريخ والحديث، وإن غلبت عليه صفة المؤرخ، وأشهر مؤلفاته هو الكامل في التاريخ، توفي سنة ٦٣٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء٣٥٣/٢٢-٣٥٦.

حيث قال: "وَالْمُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ نقْل ظَاهِرِ اللَّفْظِ عَنْ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى دليلٍ لَوْلَاهُ مَا تُرك ظَاهِرُ اللَّفْظِ"[١]، وقال السبكي[٢] في جمع الجوامع بأن بأن "التأويلُ حَمْلُ الظاهرِ على المحتملِ المرجوحِ، فإنْ حُمِلَ لدليلٍ فصحيحٌ أو لِمَا يُظَنُّ دليلاً ففاسدٌ أو لا لشيءٍ فَلَعِبٌ لا تأويلٌ"[٣].

وفي الاصطلاح فقد اختلف مفهوم التأويل الاصطلاحي باختلاف المصطلِحين أي: بحسب اختلاف تخصصاتهم، فقد اختلفت عباراتهم على ضوء هذا، فأهل النحو يعرفونه بأنه: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر[٤]، فالنحاة وإن لم يكن لهم اصطلاح خاص بما يعرف بالتأويل النحوي كما سيأتي ولكن هناك إشارات تنساق من كلامهم عندما يريدون توجيه أو توضيح بعض النصوص[٥].

أما التأويل عند البيانيين فلا يخرج عن معناه الأصلي فيعرفونه بأنه اللفظ الذي نقل عن معناه الأصلي ليدل على معنى غيره، مناسب له. ويسمى التأويل في البلاغة بالمجاز[٦]. والتأويل عند المفسرين يطلق ويراد به التفسير فهما مترادفان كما نقل عن الطبري[٧]، وكما هو عنوان تفسيره جامع البيان في

١) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٨٠.

٢) هو: أبو نصر تاج الدين عبد الوهّاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث، له الكثير من المؤلفات، منها: طبقات الشافعية الكبرى، والطبقات الصغرى، وغيرها. توفى سنة ٧٧١هـ. انظر: الأعلام للزركلي٤/١٨٤-١٨٥.

٣) جمع الجوامع في أصول الفقه: ٥٤.

٤) أصول النحو العربي لمحمد عيد: ١٥٥.

٥) التأويل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين القدماء والمحدثين: ٢١٨.

٦) جواهر البلاغة للهاشمي ١/٢٤٩.

٧) أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير بن يزِيد بن خَالِد الطَّبَرِيّ، وَقيل: يزِيد بن كثير بن غَالب، كَانَ أماما فِي فنون كَثِيرَة، مِنْهَا: التَّفْسِير والْحَدِيث وَالْفِقْه والتاريخ وَغير ذَلِك، وَله مصنفات فِي فنون عديدة، أشهرها: تفسيره المسمى (جامع البيان في تأويل القرآن)، وتاريخ الطبري المسمى (تاريخ الأمم والملوك وتاريخ الرسل والملوك)، وَكَانَ ثِقَة فِي نَقله وتاريخه اصح التواريخ، توفِّى سنة ٣١٠هـ. انظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٢١٢.

في تأويل القرآن[١]، ويطلق التأويل أيضًا في عرف المفسرين على المعنى المخالف لظاهر اللفظ[٢].

وعند الرجوع للمصادر القديمة للنحويين واللغويين لا نجد نصًا يحدد مفهوم التأويل، وأول ما ظهرت في المصادر التي ألفت في القرن الثالث الهجري عنوانًا مثل كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة[٣]، وفي متون بعض الكتب منها الخصائص لابن جني[٤] الذي عرَّف التأويل وهو يتحدث عن الاشتقاق الأكبر قائلاً:"...وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك (عنه) رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[٥]، في حين نجده في كتابه (سر صناعة الإعراب) وفي بعض المواضع منها في حذف نون التوكيد إذ يرجح كثرة الاستعمال ويدعو إلى إلغاء التأويل قائلاً: "... وذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعًا يدفعان هذا التأويل، وجب إلغاؤه وإطراحه، والعدول عنه إلى غيره، مما قد كثر استعماله، ووضح قياسه"[٦].

---

١) جامع البيان ١/ ٧، ٧٢، ٧٦، ٨٣، ٩٤، وغير ذلك من المواضع التفسير.

٢) التفسير الكبير لابن تيمية ٢/ ١٠٨.

٣) أبو محمد عبد الله بن مُسلم بن قُتَيْبَة الدينَوَرِي،كَانَ رَأْسا فِي الْعَرَبيَّة واللغة وَالْأَخْبَار وَأَيَّام النَّاس، ومن مؤلفاته: إِعْرَاب الْقُرْآن، غَرِيب الْقُرْآن، غَرِيب الحَدِيث، الْمسَائِل والأجوبة، ديوَان الكتَّاب، إِصْلَاح غلط أبي عبيد، طَبَقَات الشُّعَرَاء، وغيرها. توفَّى سنة ٢٧٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٣- ٦٤.

٤) هو: أبو الفتح عثمان بن جني، كان من حذاق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف، أخذ عن عن أبي علي الفارسي؛ وصحبه أربعين سنة، وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني، وأبو أحمد عبد السلام البصري، وأبو الحسن علي بن عبد الله السمسي، وغيرهم. صنف العديد من الكتب، منها: اللمع، والمنصف، والخصائص، وسر الصناعة، والمسائل الخاطريات وغيرها. توفَّى سنة ٣٩٢هـ. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٤- ٢٤٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٣٥- ٣٣٨.

٥) الخصائص لابن جني ٢/١٣٦.

٦) سر صناعة الإعراب ١/٩٧.

أما الزجاجي[١] فقد جمع بين لفظي الوجوه والتأويل في باب واحد في كتابه اللامات، إذ ورد "باب في تبيين وجوه دخول الألف واللام على الأسماء المشتقة من الأفعال اعلم أنها تدخل على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بتأويل الذي فتحتاج إلى صلة وعائد، وتجري في ذلك مجرى الذي كقول القائل: ضرب زيد عمرا، فقيل له: أخبر عن زيد، فقال: الضارب عمرا زيد، ففي الضارب مضمر يعود على الألف واللام اللذين بمعنى الذي، وأنت لم تذكر الذي وإنما ذكرت ما يدل عليه فجئت بالعائد لذلك"[٢]، وأما ابن عقيل[٣] فقد تحدث عن التأويل في حالة ورود مخالفة لما ذهب إليه سيبويه[٤] كما في (سواك) فإنها لا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة الشعرية وهي عند ابن مالك[٥] قائلاً: "ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل"[٦]، وتحدث

١) هو: أَبُو الْقَاسِم عبد الرَّحْمَن بن إِسْحَاق النهاوندي الزجاجي، إمام عصره في العربية، تتلمذ على إبراهيم السري الزجاج، ومن كتبه: الْإِيضَاح فِي النَّحْو، وَشرح خطْبَة أدب الْكَاتِب، والمخترع فِي القوافي، وَاللامات، توفِّى سنة ٣٣٧هـ، وقيل: سنة ٣٤٠هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٩، والوافي بالوفيات ١٨/ ٦٧.

٢) اللامات: ٤١.

٣) هو: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، المشهور بابن عقيل، نحوي، فقيه، مفسر، تولى قضاء الديار المصرية، ومن تصانيفه: شرح الالفية لابن مالك، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وسماه (المساعد)، ومختصر شرح الرافعي لوجيز الغزالي في فروع الفقه الشافعي، والتعليق الوجيز على كتاب العزيز في التفسير. توفِّى سنة ٧٦٩هـ. انظر: معجم المؤلفين ٦/٧٠.

٤) هو: أَبُو بِشْرٍ عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ بنِ قَنْبَرٍ المعروف بسيبويه، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح.كان التفاح.كان قَدْ طَلَبَ الفِقْهَ وَالحَدِيْثَ مُدَّةً، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى العَرَبِيَّةِ، فَبَرَعَ وَسَادَ أَهْلَ العَصْرِ، وَأَلَّفَ فِيْهَا كِتَابَهُ، وأخذ النحو عن الخَلِيْلِ بن أحمد، وعِيْسَى بنِ عُمَرَ، وَيُوْنُسَ بنِ حَبِيْبٍ، وغيرهم. وأخذ اللغة عن أَبِي الخَطَّابِ الأَخْفَشِ الكَبِيْرِ، توفِّى سنة ١٨٠هـ، وهو الأصح، وقيل: سنة ١٨٨هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٤٦- ٣٥٣، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١- ٣٥٢.

٥) هو: أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مَالك الطَّائِي الجياني، إمام في العربية واللغة، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، منها: التسهيل، والخلاصة الألفية، والكافية الشافية، وشواهد التوضيح، والمقصود والممدود منظوما، وشرحه، وغير ذلك. توفِّى بدمشق سنة ٦٧٢هـ. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٦٩- ٢٧٠.

٦) شرح ابن عقيل ٢/٢٣٠.

العلائي الدمشقي[١] عن جواز التأويل وعدمه في القسم قائلاً:" وَمن الْأَصْحَاب من قطع فِي قَوْله: (وَالله لَأَفْعَلَنَّ) بِأَنَّهُ يَمِين فَكل حَال لَا يَنْفَعهُ فِيهِ التَّأْوِيل وَجعل الْخلاف مُخْتَصًّا بقوله بِاللَّه بِالْبَاء الْمُوَحدَة لقُوَّة صَرَاحَة الْوَاو فِي الْقسم وشهرة اسْتِعْمَالهَا وَهَذَا أقوى أَيْضا من جِهَة الْإِعْرَاب فَإِنَّهُ إِذا قَالَ بِاللَّه وَأَرَدْت استعنت وَنَحْو ذَلِك وابتدأت الْكَلَام كَانَ لكَلَامه وَجه مُحْتَمل للتأويل بِخِلَاف مَا إِذا قَالَ وَالله بِالْجَرِّ "[٢].

ويظهر لنا مما تقدم أن التأويل لم يظهر كمصطلح وإنما يذكر كلما صرف اللفظ عن ظاهره إلى جانب مصطلحات أخرى مثل (الحمل، المجرى، التعليل، الوجه) وغيره مما يصرفون اللفظ عن ظاهره.

وأول من عرَّف مصطلح التأويل من النحويين هو أبو حيان الأندلسي[٣] حيث نقل السيوطي[٤] قوله "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"[٥]. وقد يكون السبب وراء عدم عناية النحاة بإيجاد تعريف

---

١) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، محدث، ولد وتعلم في دمشق، ورحل رحلة طويلة، ثم أقام في القدس مدرسًا في الصلاحية عام ٥٧٣هـ، إلى أن توفي فيها عام ٧٦١هـ. وله عدة كتب، منها: النفحات القدسية، ومقدمة نهاية الأحكام وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي ٣٢١/٢.

٢) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٤٤.

٣) هو: مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان، المعروف بأَبي حَيَّان الأندلسي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، أكب على طلب الحَدِيث وأتقنه وبرع فِيهِ، وَفِي التَّفْسِير، والعربية، والقراءات، وَالْأَدب، والتاريخ؛ واشتهر اسْمه، وطار صيته، وَأخذ عَنهُ أكَابِر عصره، ومن تصانيفه: الْبَحْر الْمُحِيط فِي التَّفْسِير، وإتحاف الأريب بِمَا فِي الْقُرْآن من الْغَرِيب، والتذييل والتكميل فِي شرح التسهيل وغيرها. توفَّى سنة ٧٤٥هـ. انظر: الوافي بالوفيات ٥/ ١٧٥- ١٨٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠- ٢٨٣.

٤) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، من مصنفاته: الإتقان في علوم القرآن، والاقتراح، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، وتنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك، والمزهر في علوم اللغة، وغيرها. توفَّى سنة ٩١١هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٣/ ٣٠١- ٣٠٢.

٥) الاقتراح في علم أصول النحو: ١٣٠-١٣١.

لمصطلح التأويل، أنه قد عولج في نطاق علوم أخرى، كانت علوم اللغة تعتبر امتدادًا لها، وهي العلوم الشرعية المختلفة، والدليل على ذلك تقاطع المصطلحات الفقهية واللغوية لدرجة التماهي(١).

وقد ذكر محمد عيد سبب آخر لعدم تعرض النحاة للتأويل وأسبابه بقوله:" لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثًا مباشرًا في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلاً، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد. ومنشأ هذا فيما أظن أنهم اعتبروا التأويل أثرًا لشيء آخر، اعتبروه مظهرًا لأفكار النحو الأخرى التي وجهته، وعمل النظر الذهني عمله في إطارها،...، ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليين عن الحديث عنه على أنه أصل نحوي له دوره الفعال في كثير من قضايا النحو ومسائله"(٢).

ويكاد يجمع المحدثون على أن التأويل عندهم هو ما مارسه النحويون من تخريج النصوص وتأويلها حتى تتفق مع أصولهم، يقول السيد أحمد عبد الغفار: "التأويل هو حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو"(٣). ويقول الخثران: "التأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفًا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة، واعتمدوها ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها"(٤).

أما عبد الفتاح الحموز فالمصطلح عنده يقترب من التعريف الإجرائي للتأويل عندما يذكر "وتشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة، وهي

١) التأويل النحوي في جزء عم: ١٨.

٢) أصول النحو العربي لمحمد عيد: ١٦٩.

٣) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة: ٥٦.

٤) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، بحث في المنهج: ٩.

تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"[١]، وهو بذلك يلتزم بما ورد بالتراث من تعريف للتأويل فلا يخرج عن دلالته. والتأويل عند علي أبو المكارم "يعني تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقًا مع القواعد المتبعة، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[٢]، وبنفس المعنى قد ورد عند الدكتور إبراهيم السامرائي: "التأويل وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص المروي وقواعدهم المقررة"[٣].

ونجد الدكتور محمد عيد قد سار في نفس الاتجاه بقوله: "أما التأويل فإنه يباين ذلك تمامًا، لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر، واقتراض حروف في مادة الكلمة وصيغ لكلمات وجمل كاملة وكل ذلك من عمل الذهن وعلى أساس القواعد"[٤]. ونرى الدكتور تمام حسان يربط مصطلح التأويل بالأصل اللغوي له، وهو الرجوع والعاقبة، حيث يعرفه بأن التأويل والرد إلى المعنى مترادفان، فيقول" وأولى بنا أن نقتدي بكتاب الله تعالى فنجعل التأويل والرد مترادفين"[٥].

ويقصد تمام حسان بذلك أن المتكلم يقوم بالخروج أو العدول عن هذا الأصل لأغراض متعددة، ويأتي التأويل ليرد اللفظ إلى حقيقة معناه. وهو بهذا يعبر عن فهم عميق لتراث مصطلح التأويل في اللغة والفقه معًا[٦]. وهو كذلك

١) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٧/١.
٢) أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم: ٢٣٢.
٣) النحو العربي نقد وبناء: ٢١.
٤) أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث: ١٨١.
٥) الأصول "دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقة اللغة– البلاغة": ١٣٨.
٦) التأويل النحوي في جزء عم: ١٩.

كذلك بتعريفه هذا يبدو متأثرًا بالراغب الأصفهاني[١] حين يقول "التأويل من الأول؛ أي: الرجوع إلى الأصل، ومنه: المَوْئِلُ للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه، علمًا كان أو فعلاً"[٢].

وعلى هذا الأساس فإن النحويين مارسوا التأويل والتخريج عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وهم على صواب في كثير مما فعلوا، لو أنهم ابتعدوا عن تلك التأويلات التي لا تخدم المعنى، يقول ابن هشام عن حاجة النحوي إلى التأويل: " الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجدَ خبرًا بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل..."[٣].

ووافقه علي النجدي ناصف حيث يرى أن فكرة التأويل فكرة هامة وضرورية في النحو العربي، فالنحاة لم يتكلفوا التأويل ولم يصطنعوه، وإنما اعتمدوا على مبادئ سليمة في قياس النظير والاستدلال بالحاضر على الغائب، ولهذا فإن التأويل والتقدير في نظره ضرورة يحتاج إليها علم النحو في بعض أبوابه. فالتأويل في الدرس النحوي يستلزم التقدير الذي قد لا يتم المعنى إلا به، ولا تتضح إشاراته إلا بذكر المحذوف ورد الأسلوب إلى نظمه، ولن يحدث ذلك إلا عن طريق التأويل ووسائله[٤].

ونحن هنا لا ننكر ظاهرةَ التأويل مطلقًا؛ لأنَّ عددًا من النصوص لا يستقيم معناها إلاَّ به، وفي الوقت ذاته لا أنكر على النحويّين جهدَهم الكبير في وضْع قواعدَ للنحو العربي، ساعدتْ على تعليمه، وحفظتْ لنا اللغة الفصيحة، إلاَّ أنَّ ما يؤخذ عليهم أنَّهم بالغوا في بعض تأويلاتهم، ولم يتخذوا

١) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب، أديب وعالم، ألف عدة كتب في التفسير والأدب والبلاغة، منها: محاضرات الأدباء، أفانين البلاغة، وغيرها، توفي سنة ٥٠٢هـ. سير أعلام النبلاء ٨/١٢٠-١٢١، والأعلام للزركلي ٢/٢٥٥.

٢) المفردات في غريب القرآن: ٩٩.

٣) مغني اللبيب ٢/ ٧٤٨.

٤) من قضايا اللغة والنحو: ٩٠.

القرآن الكريم أساسًا في تقنين القواعد، ولو كان معينهم في بناء الأحكام النحويَّة لَمَا احتاجوا إلى تأويل العديد من نصوصه[١].

مظاهر التأويل:

للتأويل مظاهر عديدة في النحو العربي، أشار ابن جني إلى أبرزها في باب عقده تحت عنوان (باب شجاعة العربية)، واستهله بقوله: "اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"[٢].

دور التأويل في النحو العربي:

لقد أحدث التأويل أثرًا مهمًا في الدرس النحوي، وذلك أنه كما كان له أثر إيجابي في الحفاظ على النصوص والظواهر اللغوية التي خرجت عن إطار القواعد بضمها إليها وحملها على الإطراد. إلا أن أثرًا سلبيًّا كبيرًا قد أحدثه التأويل وهو الاضطراب في الأدلة النحوية، حيث أصبح الدليل الواحد يستدل به على الشيء وضده في آن معًا بخضوعه إلى مذهبية المستدل ومرجعيته النحوية، وكذلك أصبح بابًا لبعض الفرق كالمعتزلة لإقحام التأويل فيما يحتمل ومالا يحتمل للاستدلال على موافقة مذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية. كما أحدث التأويل إشكالية بين اللفظ والمعنى وهل يكون الدليل على ظاهر اللفظ أم على المعنى والمعنى الباطن أحيانًا بما يحمله من تقديرات وتقديم وتأخير وحذف وزيادة وغيرها[٣]. وقال الشاطبي: "والحمل على الظاهر أصل يرجع إليه تحاميًا من تكلف التأويل من غير ضرورة"[٤].

مما دعا الكثير ممن حمل لواء التجديد في النحو إلى الدعوة إلى ترك التأويل وطرحه جانبًا؛ لكثرة ما أحدثه من تعقيدات، ومن هؤلاء الأستاذ عباس

---

١) التأويل النحوي في تفسير (مجمع البيان) للطبرسي: ١-٢.

٢) الخصائص ٣٦٢/٢.

٣) التأويل والتوجيه في ضوء تعارض الأدلة النحوية: ٣١٨.

٤) المقاصد الشافية ٥/ ١٢٤.

حسن الذي كان يرى التأويل نتاج لنظرية العامل التي يعتبرها من الشوائب وما يترتب عليها، فقال: "وإنما تمتد إلى أثره في تكوين الكلمة، وتركيب الجملة، وبلاغة الأسلوب، فيباح لعامل ما لا يباح لغيره، ويُمنح واحدٌ ما يحرم على سواه؛ من حذف أو ذكر، وتقديم بعض الكلمات عليه، وتأخير بعض آخر... وتأويل ما يخالف ذلك ولو جاء في القرآن الكريم، والحديث الصحيح، وتأويله أو الحكم عليه بالشذوذ أو الضعف أو عدم القياس عليه إن جاء في كلام آخر عربي فصيح... إلى غير ذلك من ألوان التحكم المفسد، والتقييد الضار، لا لشيء إلا للخضوع للعامل الذي صنعناه بأيدينا، ونسينا أننا خلقناه؛ فقدَّسناه، وأحطناه بهالة من الجلال والإكبار أنْسَتْنَا أصله، والغرض منه"(١).

فنراه يتعجب من تأويل النحاة لبعض آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقوله: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩ ﴾ [الطارق:٨-٩] وغيرها من الآيات القرآنية، ويقول عنه: "ويعرضون ألوانًا من التأويل تفزع منها النفس، إذ كيف تقع هذه التأويلات من أئمة أعلام نحارير في أسمى أسلوب عربي؟ وكيف يحملها الزمان عصرًا فعصرًا ويطوى بها القرون؛ لا يصادفها من يقف في طريقها، ويحول بينها وبين سلامة الوصول إلينا؟..."(٢).

ويتضح مما سبق أن أساس انتقاد عباس حسن لنظرية العامل هو ما نتج عنها من حذف وتقدير وتأويل، حيث عدّ ذلك تحكمًا في الكلام العربي، ولهذا تضجر من التأويل حتى قال: "ضقت بعبث المتأوّلين، سواء أكانوا من البصريين، أم الكوفيين، أم غيرهم، وعجبت أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربي الفصيح، ويتمادوا فيه حتى يبلغوا القرآن الكريم"(٣)، ودعا إلى ترك تأويل الكلام وتخريجه، وأن الصواب هو تعديل قواعد النحو لتتسع لما خرج عنها من كلام

١) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٨٩- ١٩٠.

٢) المرجع السابق: ١٩٦-١٩٨.

٣) المرجع السابق: ٩٥.

العرب، فقال: "والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل وتخريج على الطراز المعيب السالف، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة كما رويت ونقلت إلينا، ونبيح القياس عليها ومحاكاتها، ونغير من أصول القواعد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه؛ فتسلم الألفاظ والأساليب القديمة بغير حاجة إلى تخيل وتوهم، ويتسع مجال التعبير أمامنا من غير كلفة، ولا معاناة، ولا طول دراسة صناعية للمشكلات الجدلية النحوية، ونكاد نجري في هذا على مقتضى السليقة،...، لا نغير من ظواهرها شيئًا، ما دام المقصود سليمًا، ولا نربط تصحيحها – بغير داع قوي– بعامل محذوف يفسره المذكور، ولا نوقف تصحيحها على مجرد افتراض التقديم من تأخير، ولا أشباه هذا مما تخيلوه وتمحلوا له، واصطنعوه في تكلف وتصيد، وركاكة أوهَتْ الأسلوب، وأفسدت المقام"(١).

ورفضه للتأويل ظهر بصورة واضحة في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) كما يتضح لنا من كلامه السابق، ثم ظهر رفضه هذا في كثير من المسائل النحوية في كتابه (النحو الوافي)، حيث رفض تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور في نحو: (زيد في الدار)، وكذلك رفض التأويل في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف:٢٠] فقال: " فكلمة (أل) في الآية اسم موصول، صلته المشتق، وتقدم الجار والمجرور – وهما من مكملات الصلة– على اسم الموصول. وقد أوّل كثير من النحاة تلك الآية ونظائرها، فجعلوا الجار والمجرور متعلقان بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعده؛ فقالوا إن التقدير هو: (وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين)، وهذا التأويل مرفوض، إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة عن ظاهرها التركيبي"(٢). ومن ذلك أيضًا ردّه ما ذهب إليه جمهرة النحاة من أن تابع المنادى إذا كان بدلاً، أو اسمًا مجردًا من (أل)

١) المرجع السابق: ٢٠٥-٢٠٦.

٢) النحو الوافي ١/٣٨٠.

معطوفًا عطف نسق، فإنه يكون عندهم بمنزلة منادى مستقل، ويخضع لحكم المنادى المستقل، والعامل فيه (يا) مقدرة[١].

ورغم دعوته إلى إلغاء التأويل والتقدير نجده يرتضي تأويل بعض الشواهد موافقة لأصول النحو وقواعده مثل إعرابه الاسم المرفوع في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦] فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده موافقًا للبصريين، والتقدير: وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك[٢]، وكذلك تقديره فعل محذوف في قول الشاعر: [الطويل]

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَى الْقَذَى ظَمِئْتَ وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو مَشَارِبُهُ[٣]

تحقيقًا لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخولها على الاسم[٤]، وكذلك يقدر (قد) إن كان فعل الجواب ماضيًا لفظًا ومعنى مقترن بالفاء كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ [يوسف: ٢٦] أي: فقد صدقت[٥].

وكذلك نراه يوافق النحاة مستحسنًا ما قرروه من التأويل المبني على أصول اللغة وقواعدها العامة في مسائل مختلفة من كتابه، مثل استحسانه ما ذهب إليه جمهور النحاة من إضمار (أن) وجوبًا بعد (الفاء، والواو، وحتى،..) الداخلة على الفعل المضارع؛ لأن معاني هذه الأحرف عقلية مجردة، لا دلالة فيها على زمان، أو مكان، أو ذات، أو غيرها، في حين أن المضارع يقتضي الزمان[٦]، ومثل ترجيحه تقدير فعل بعد (لو) إذا دخلت على (أن) ومعموليها؛ لتحقيق حكم أصيل هو الاختصاص[٧].

١) المرجع السابق ٤/٤١-٤٢.
٢) المرجع السابق ٢/١٤٤.
٣) البيت لبشار بن برد، انظر: ديوانه ١/ ٣٢٦.
٤) النحو الوافي ٢/١٤٧.
٥) المرجع السابق ٤/ ٤٦٨.
٦) المرجع السابق ٤/ ٤٠٤.
٧) المرجع السابق ٤/٤٩٩-٥٠٠.

فنجد أن موقف عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) يشوبه الاضطراب فتارة نراه يرفض التأويل كرفضه تقدير متعلق الظرف الجار والمجرور، وتارة أخرى نجده يؤيد رأي النحاة في التأويل، ويشير إلى دوره في ضبط اللغة. ولهذا تسعى الباحثة إلى دراسة موقف عباس حسن من التأويل، وخاصة التأويلات التي رفضها؛ لمعرفة سبب رفضه لهذه التأويلات رغم أنه قد وافق النحاة في بعض التأويلات الأخرى، وذلك من خلال دراسة بعض المسائل، هي:

١ – التأويل بالحذف:

حذف الشيء إسقاطه[١]، والمتأمل للدلالة اللغوية المعجمية لمصطلح الحذف يجد أنها تدور حول مترادفات عدة، منها: القطف– القطع– الإسقاط– التسوية[٢]. وقد خصصت له فصول مفصلة في كتب العلماء، وهذا يبين أهمية باب الحذف منذ بواكير نشأة العلوم اللغوية.يقول عبد القاهر الجرجاني[٣] في كلامه على الحذف وأهميته: "هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ"[٤].

وقد وقف العلماء أمام هذه الظاهرة متأملين أبعادها المعرفية واصفين ومؤولين لها، يقول سيبويه في (باب ما يكون في اللفظ من الأعراض): "اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل

---

١) لسان العرب مادة (حذف) ٣٩/٩.

٢) أساس البلاغة ١٧٧/١، لسان العرب ٣٩/٩–٤٠.

٣) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي، عالم بالنحو والبلاغة، وأول من دون علم المعاني، صنف في النحو والأدب كتبا كثيرة، منها: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز في المعاني، وأسرار البلاغة، وغير ذلك. توفّى سنة ٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ١٨٨– ١٩٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٨٥– ١٨٦.

٤) دلائل الإعجاز: ١٤٦.

حتَّى يصير ساقطا"[١]. وسيبويه هنا يرى أن الذكر هو الأصل، والحذف فرع، ثم يصار إلى التعويض والاستغناء بعد سقوط اللفظ لكثرة الاستعمال. وهذا الفهم ساعد النحويين في فهم أعمق لطبيعة الحذف، و من ثم تأويله.

وعرفه الرماني[٢]: "الحذف إسقاط كلمة للإجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"[٣]، وهذا التعريف قاصر رغم ذكره قرائن الحال واللغة التي تدل على الحذف؛ لأنه تكلم عن حذف الكلمة فقط، والحذف قد يقع في الحركة والحرف والكلمة والجملة. وربما يكون التعريف الأشمل للحذف ما أورده الزركشي "إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ"[٤]، والجزء الذي أُسقط من الكلام قد يكون حركة أو حرفًا أو كلمةً ويقصد بكله الجملة، وأورد التهانوي[٥] تعريفًا في كشافه يشابهه في المعنى "والأنسب باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنّه إسقاط حركة أو كلمة أو أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزًا"[٦]، موجزًا"[٦]، وهذا التعريف كما نرى يشمل حذف الحركة والحرف والكلمة والجملة والجملة والعبارة، خاصة وأن الحذف ظاهرة لغوية تشمله مستويات اللغة في الصوت والصرف والنحو والدلالة، وعليه فالحذف باب متنوع المستويات بحيث تشمل مباحثه علوم اللغة المختلفة[٧].

ويقترن بالحذف مظهر آخر من مظاهر التأويل هو الإضمار، وهو ترك

---

١) الكتاب ١/٢٤-٢٥.

٢) هو: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عِيْسَى بن علي بن عبد الله الرُّمَّانِيُّ، إمام في اللغة والنحو، أَخذَ عَنِ الزَّجَّاجِ و ابن السراج وَابنِ دُرَيْدٍ، صَنَّفَ فِي التَّفْسِيْرِ وَاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالكَلاَمِ، منها: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود، وصنعَةَ الاسْتدلاَلِ، والأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وغيرها. توفِّى سنة ٣٨٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٣- ٥٣٤، والبلغة ٢١٠- ٢١١.

٣) النكت في إعجاز القرآن المطبوع ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ٧٦.

٤) البرهان للزركشي ٣/١٠٢.

٥) هو محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، باحث هندي، من مؤلفاته: كشاف اصطلاحات الفنون، وسبق الغايات في نسق الآيات. انظر: الأعلام للزركلي ٦/ ٢٩٥.

٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/٦٣٢.

٧) التأويل النحوي في جزء عم: ٣٣.

الشيء مع بقاء أثره[١]، ويختلف النحاة في استعمالهما فبعضهم لا يفرقون بينهما، والبعض الآخر يشيرون إلى اختلاف معناهما[٢]، يقول الزركشي عند حديثه عن الحذف: " والفرق بينه وَبَيْنَ الْإِضْمَارِ: أَنَّ شَرْطَ الْمُضْمَرِ بَقَاءُ أَثَرِ الْمُقَدَّرِ فِي اللَّفْظِ"[٣] أي أن الحذف هو إسقاط بعض عناصر الكلام سواء بقي أثر للمحذوف في اللفظ أم لا. وذكر الشهاب الخفاجي[٤] أنَّ الحذف أعمُ من الإضمار "بأن الإضمارَ حذفٌ مع بقاءِ الأثرِ؛ لأنَّه يشعر بوجود مقدر له، والحذفُ أعمُ منه، وقد يُستعملُ كلٌ منهما بمعنى الأخر كما يُعلمُ بالاستقراء"[٥]. بالاستقراء"[٥].

أ) حذف المبتدأ أو الخبر:

تعد (نعم) و(بئس) أشهر ما ورد من أساليب المدح والذم في كلام العرب، فقد استعملوا (نعم) للمدح العام، و(بئس) للذم العام. ولا بد من توفر ثلاثة عناصر في كل من نعم وبئس، لكي يؤدّيا معنيي المدح والذم، نحو: نعم الرجل أبو بكر، وبئس الرجل أبو لهب، ونلاحظ أن كل من الصيغتين تتألف مما يلي: الفعل (نعم) و(بئس)، والفاعل وهو الاسم المرفوع التالي للفعل، والمخصوص بالمدح والذم وهو الاسم الذي قُصِدَ بالمدح والذم.

---

١) التعريفات: ٢٩.

٢) أكثر النحاة لا يفرقون بينهما مثل الفراء وأبي حيان اللذين كانا يستخدمان الإضمار والحذف بمعنى واحد، بينما ابن مضاء يخالف ذلك ولا يرتضي جعل الحذف والإضمار مصطلحًا واحدًا، بالإضافة إلى الجرجاني، والكفوي، والشهاب الخفاجي. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٧/١، ٢٣١، والبحر المحيط ٦/ ٣٩٠، والرد على النحاة ٢٨-٢٩، والتعريفات ٢٩، والكليات ٣٨٤، وحاشية الشهابي ١٧٨/١-١٧٩.

٣) البرهان للزركشي ١٠٢/٣.

٤) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم(تركيا)، واتصل بالسلطان مراد العثماني فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر، ثم عزل عنها فرحل إلى الشام وحلب وعاد إلى بلاد الروم، فنفي إلى مصر وولي قضاءا يعيش منه فاستقر إلى أن توفي سنة ١٠٦٩هـ.. من أشهر كتبه: ريحانة الألبا، وشفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، عناية القاضي وكفاية الراضي وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي ٢٣٨/١، وهدية العارفين ١٦٠/١-١٦١.

٥) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ١/ ١٧٨-١٧٩.

ورفض عباس حسن إعراب المخصوص على الأوجه الثلاثة المشهورة، واعتبرها ضعيفة؛ لما فيها من التكلف في الحذف والتقدير بقوله: "تلك هي الأوجه الثلاثة المشهورة، ويلاحظ أن كُلاًّ منها قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، مع الركاكة والضعف، مع أن هناك رأيًا قديمًا آخر أولى بالاعتبار؛ لخلوه من تلك العيوب وغيرها؛ هو..."[١]، وهكذا نجد عباس حسن قد اختار رأيًا آخر دون اللجوء إلى التقدير والتأويل-كما يرى-.

وقد اختلفت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبئس، وذلك تبعًا لاختلافهم في حقيقة كل من نعم وبئس من حيث الاسمية والفعلية، فلجأ بعض النحاة إلى التأويل لإثبات صحة رأيهم، فتعدّدت الآراء إلى ستة، وهي:

الأول: أنه مرفوع بالابتداء، وجملة نعم أو بئس وفاعلهما في محل رفع خبر مقدم، والرابط الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ هو العموم، وهذا العموم مستفاد من فاعل نعم وبئس، وذلك لأن (أل) المتصلة به تدل على الجنس، والجنس يفيد العموم، والمخصوص مندرج ضمن هذا الجنس، فهو أحد أفراده، ويقول أبو علي الفارسي[٢]: "فأما الرواجع إلى المبتدأ فإن الرجل لما كان شائعا ينتظم الجنس ويجمعه، كان عبد الله داخلا تحته فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه"[٣]. وإليه ذهب سيبويه في قوله: "وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله. وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه"[٤]، وفيه إشارة

١) النحو الوافي ٣/ ٣٧٩.

٢) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، كان من أئمة النحويين، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج وأبي بكر مبرمان وأبي بكر الخياط، وأخذ عنه جماعة من النحويين، كأبي الفتح بن جني وعلي بن عيسى الربعي وأبي طالب العبدي وأبي الحسن الزعفراني، وغيرهم. وله العديد من المصنفات، منها: الإيضاح في النحو، والحجة في علل القرآن السبع، وكتاب المقصور والممدود، والتذكرة، والمسائل البغدادية، وغيرها. توفّى سنة ٣٧٧هـ. انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٣٢-٢٣٣، ومعجم الأدباء ٢/ ٨١١- ٨١٤.

٣) الإيضاح العضدي ١/٨٥-٨٦.

٤) الكتاب ٢/١٧٦.

إلى جواز تقديم المخصوص أو تأخيره.

وقد نصّ على هذا القول جملة من النحاة مثل: المبرد[١]، وابن السراج[٢]، والسيرافي[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني في قول[٥]، وابن خروف[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، وابن الباذش[٩]، والزمخشري[١]،

---

١) المقتضب ١٤٢/٢. هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد، إمام أهل البصرة في عصره، أخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وغيرهم. وأخذ عنه الصولي ونفطويه النحوي، وأبو علي الطوماري، وجماعة كثيرة. توفّى سنة ٢٨٥هـ، وقيل: سنة ٢٨٦هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٠١- ١١٠، ونزهة الألباء ١٦٤- ١٧٣.

٢) الأصول ١١٢/١. هو: أبو بكر محمد بن السرىّ، المعروف بابن السراج، أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب، صحب أبا العباس المبرّد وأخذ عنه العلم، روى عنه أبو القاسم الزّجاجى وأبو سعيد السّيرافى وعلى بن عيسى، ومن تصانيفه: الأصول في النحو، والاشتقاق، شرح سيبويه، والشعر والشعراء، كتاب الرياح والهواء والنار. كتاب الجمل، المواصلات في الأخبار والمذاكرات، وغيرها. توفّى سنة ٣١٦هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة٣/ ١٤٥- ١٤٩، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٦٥.

٣) شرح كتاب سيبويه ٣/٥-٦. هو: أَبُو سعيد الْحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان السيرافي، درس عُلُوم الْقُرْآن والنحو واللغة وَالْفِقْه والفرائض، وقَرَأَ الْقُرْآن على أبي بكر بن مُجَاهِد واللغة على ابْن دُرَيْد، وَأخذ النَّحْو عَن ابْن السراج وأبي بكر مبرمان، وَولي الْقَضَاء بِبَغْدَاد، وَمن تصانيفه: شرح كتاب سِيبَوَيْهِ، وشرح الدريدية، وألفات الْقطع والوصل، وغيرها. توفّى سنة ٣٦٨هـ. انظر: نزهة الألباء ٢٢٧- ٢٢٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧- ٥٠٨.

٤) الإيضاح العضدي ٨٥/١.

٥) اللمع: ١٤٠.

٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٤/٢. هو: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ خَرُوْفٍ الإِشْبِيْلِيُّ، شرح كتاب سيبويه ، وشرح كتاب "الجمل " لأبي القاسم الزجاجي، وكان قد تخرج على ابن طاهر الأندلسي المعروف بالخدب، وتوفى سنة ٦١٠هـ، وقيل: سنة ٦٠٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦.

٧) ألفية ابن مالك: ٤٣، والمساعد ١٣٤/٢.

٨) شرح الرضي على الكافية ٢٤٦/٤. هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، عالم في النحو والصرف، من تصانيفه: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة، وغيرها. توفّى سنة ٦٨٦هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٦/ ٨٦، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٣.

٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٠١/٣، وشرح التصريح ٨٣/٢.

ابن الباذش هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، كان عالمًا بالقراءات والحديث ورجاله وعلوم القرآن والنحو، ونسب المترجمون له مجموعة من الكتب، منها: المقتضب من كلام العرب، وشرح كتاب سيبويه، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الايضاح لأبي علي الفارسيّ وغيرها، ولكن لم يصلنا أي كتاب منها للأسف، وهناك آراء كثيرة له منثورة في كتب النحو، توفى =

والزمخشري[١]، وابن يعيش[٢]، وهذا الرأي هو المشهور في إعراب المخصوص عند كثير من النحاة، وهو المتعيّن عند بعضهم، كابن خروف، وابن الباذش، والأشموني[٣].

الثاني: أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: هو، وممن أجاز هذا الرأي سيبويه بقوله: "كأنه قال: نِعمَ الرجلُ. فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبد الله"[٤]، وهذا ما ذهب إليه جماعة من النحاة، نحو: أبو عمر الجرمي[٥]، ونصّ عليه كل من ابن السراج[٦]، والزجاج[٧]، والسيرافي[٨]، والفارسي[١]، والصيرمي[٢]، وابن جني[٣]، وابن يعيش[٤]،

=

سنة ٥٢٨هـ. انظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال ٤٠٤- ٤٠٥، ومعجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ٢٧٤- ٢٧٥، والأعلام للزركلي ٢٥٥/٤.

١) المفصل: ٣٦٢-٣٦٣.

٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٩٨.

هو: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، وكان ماهراً في النحو والتصريف، ومن مصنفاته: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي، توفّى سنة ٦٤٣هـ. انظر: وفيات الأعيان ٧/ ٤٦- ٥٣، والأعلام للزركلي ٨/ ٢٠٦.

٣) شرح الأشموني ٢/ ٢٨٩. هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني، نحوي، وفقيه من فقهاء الشافعية، ولي القضاة بدمياط، ومن تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك في النحو، ونظم المنهاج في الفقه، ونظم إيساغوجي في المنطق، وغيرها. توفّى سنة ٩٠٠هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٥/ ١٠.

٤) الكتاب ٢/ ١٧٦-١٧٧.

٥) انظر: شرح التصريح ٢/ ٨٣. هو: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب ولم يلقَ سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي وطبقتهم، ومن مصنفاته: الفرخ- ومعناه فرخ كتاب سيبويه، وكتاب الأبنية ، والعروض، وغيرها. توفّى سنة ٢٢٥هـ. انظر: نزهة الألباء ١١٤- ١١٧، ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢- ٤٨٦.

٦) الأصول ١١٢/١.

٧) إعراب القرآن للزجاج ١٧٣/١. هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج، كان من أكابر أهل العربية، له مصنفات كثيرة، منها: كتاب المعاني في القرآن، والفرق بين المؤنث والمذكر، وفعلت وأفعلت، والرد على ثعلب في الفصيح؛ وغيرها. وتوفّى ببغداد سنة ٣١١هـ. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١١١-١١٢، ونزهة الألباء ١٨٣- ١٨٥.

٨) شرح كتاب سيبويه ١٠/٣.

وغيرهم[٥]. وبناءً على هذا القول تكون الصيغة مؤلفة من جملتين اثنتين؛ جملة فعلية وهي جملة نعم أو بئس وفاعلهما، وجملة اسمية من المبتدأ المحذوف وخبره المخصوص، ولا محل لهاتين الجملتين من الإعراب[٦].

الثالث: أنه مبتدأ خبره محذوف، تقديره: الممدوح أو المذموم، نحو: نعم الرجل زيد، فزيد مبتدأ، خبره محذوف تقديره: الممدوح، وأجاز هذا الرأي ابن عصفور[٧].

الرابع: أنه بدل من فعل (نعم وبئس)، وهذا هو مذهب ابن كيسان[٨]، وأيده إبراهيم السامرائي[٩]، وعباس حسن بقوله: " أن هناك رأيًا قديمًا آخر أولى

=

١) الإيضاح العضدي ٨٧/١.

٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٧٥/١. هو: أَبُو مُحَمَّد عبد الله بن عَليّ بن إِسْحَاق الصَّيْمَرِيّ، لَهُ كتاب التَّبْصِرَة فِي النَّحْو، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، أَكثر أَبُو حَيَّان النَّقْل عَنهُ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٢٣، وبغية الوعاة ٢/ ٤٩.

٣) اللمع لابن جني: ١٤٠.

٤) شرح المفصل ٤/ ٤٠٠

٥) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢، المرتجل لابن الخشاب: ص١٤٣، والمفصل ٣٦٣/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٥٢/٣.

٦) أساليب المدح والذم عند النحويين: ٢٠٤.

٧) المقرب ١/ ٦٩، وانظر: شرح الأشموني ٢٨٩/٢-٢٩٠، وشرح التصريح ٨٣/٢. هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الإشبيلي، من أئمة العربية بالمغرب، وله العديد من المصنفات، منها: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، والمفتاح، والهلالية، ومختصر المحتسب، وغيرها. توفّى سنة ٦٦٩هـ. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢١٨- ٢١٩.

٨) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٠، توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٢٣، وشرح التصريح ٢/ ٨٣. وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، أحد المشهورين بالعلم، والمعروفين بالفهم؛ أخذ عن أبي العباس المبرد، وأبي العباس ثعلب، وكان قيما بمعرفة البصريين والكوفيين، وله مصنفات كثيرة، منها: المهذب في النحو، وشرح الطوال، وغيرها. توفى سنة ٢٩٩هـ. انظر: نزهة الألباء ١٧٨، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٥٥.

٩) النحو العربي نقد وبناء: ١٠٩.

بالاعتبار؛ لخلوه من تلك العيوب وغيرها؛ هو: إعراب المخصوص (بدلًا) من الفاعل؛ ... وحبذا الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح في تقديرنا"[١].

الخامس: أن المخصوص خبر، والمبتدأ هو نعم وبئس ذاتهما، على أنهما اسمان محكيان. أو العكس بأن يجعل المخصوص هو المبتدأ، ونعم وبئس خبر عنه، وهذا قول من ادّعى الاسمية في نعم وبئس، وإليه ذهب بعض الكوفيين[٢]، قال الأزهري[٣]: " وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين، والمخصوص الخبر، وبالعكس"[٤].

السادس: أنه فاعل لنعم وبئس، وهذا في حال استتار الفاعل المعرّف بأل، قال الأشموني: "وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل: (نعم)"[٥]، وهو ما نسب للفراء أيضًا[٦].

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه عباس حسن بأنه بدل غير موفق؛ لأن البدل من التوابع، التي تعتبر فضلة في الكلام، فلا يلزم ذكرها، بخلاف المخصوص الذي لا بد من ذكره؛ لأنه لا معنى للصيغة بدونه، فالمدح أو الذم سيق له، وحذفه أو حتى إبهامه لا يفي بالغرض الذي سيق له. كما ترى الباحثة أن أقرب الآراء إلى الصواب هو إعراب المخصوص مبتدأ مؤخر، والجملة التي قبله خبر مقدم، وذلك لعدة أسباب، هي[٧]:

١-سلامة المعنى دون اللجوء إلى التأويل، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

---

١) النحو الوافي ٣/ ٣٧٩.

٢) شرح التصريح ٢/ ٨٤، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/٩٢٣.

٣) هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، وكان يعرف بالوقاد، نحوي من أهل مصر. له العديد من المصنفات، منها: المقدمة الأزهرية في علم العربية، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح، وغيرها. توفّى سنة ٩٠٥هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٢/ ٢٩٧.

٤) شرح التصريح ٢/٨٤.

٥) شرح الأشموني ٢/ ٢٨٥.

٦) المصدر السابق ٢/ ٢٨٥.

٧) أساليب المدح والذم عند النحويين: ٢٠٧- ٢١١.

٢-اختصاصه، وهذا يؤكد أنه مبتدأ، ويبعد جدًا أن يكون فاعلاً لنعم وبئس كما ذهب بعضهم، أو بدلاً من الفاعل؛ وذلك لأن الفاعل هنا لا بد من أن يكون جنسًا والمخصوص بخلاف ذلك، وأما البدل، فلإمكان وقوعه موقع المبدل منه إذا حُذِف، يقول سيبويه: "فإن قال قائل: هو مضمر مقدم، وتفسيره عبد الله بدلا منه محمولا على نعمَ، فأنت قد تقول عبد الله نعمَ رجلا، فتبدأ به، ولو كان نعمَ يصير لعبد الله لما قلت عبدُ الله نعمَ الرجلُ فترفعه، فعبد الله ليس من نعمَ في شيء، والرجل هو عبدُ الله ولكنه منفصلٌ منه كانفصال الأخ منه إذا قلت: عبد الله ذهب أخوه. فهذا تقديره وليس معناه كمعناه"(١).

وقد نفى المبرّد أيضًا أن يكون المخصوص بدلاً من الفاعل؛ لأنه لا يجوز أن يقع موقعه، فقال: " فَإِن زعم زاعم أَن قَوْلك: نعم الرجل زيدٌ، إِنَّمَا زيد بدل من الرجل مُرْتَفع بِمَا ارْتَفع بِهِ، كَقَوْلِك: مَرَرْت بأخيك زيد، وَجَاءَنِي الرجل عبد الله، قيل لَهُ: إِن قَوْلك: جَاءَنِي الرجل عبد الله، إِنَّمَا تَقْدِيره -إِذا طرحت الرجل- جَاءَنِي عبد الله، فَقل: نعم زيدٌ؛ لِأَنَّك تزْعم أَنه بنعم مُرْتَفع وَهَذَا محَال؛ لِأَن الرجل لَيْسَ يقْصد بِهِ إِلَى وَاحِد بِعَيْنِه، كَمَا تَقول: جَاءَنِي الرجل، أَي: جَاءَنِي الرجل الَّذِي تعرف. وَإِنَّمَا هُوَ وَاحِد من الرِّجَال على غير مَعْهُود تُرِيدُ بِهِ هَذَا الْجِنْس"(٢)، وهذا ما نصّ عليه ابن السراج أيضًا(٣).

٣-دخول نواسخ الابتداء عليه، وهذا يضعف رأي من أعربه خبرًا؛ لأنه لو كان كذلك، لانتصب عند دخول كان أو إحدى أخواتها عليه(٤)، يقول ابن السراج: "ويدخلون (الظن) و(كان) فيقولون: نعم الرجل كان زيد، ترفع زيدًا

١) الكتاب ١٧٨/٢.

٢) المقتضب ٢/ ١٤٢.

٣) الأصول في النحو ١/ ١١٣-١١٤.

٤) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٤٦- ٢٤٧، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٥٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد الفوائد ٢/ ١٣٥.

بـ(كان) ونعم الرجل خبر (كان) وهذا كلام صحيح، وكذلك: نعم الرجل ظننت زيدًا، تريد: كان زيد نعم الرجل، وظننت زيدا نعم الرجل"[١]. ومثال على دخول النواسخ على المخصوص قول زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيْلٍ وَمُبْرَمِ[٢]

جاء المخصوص معمولاً للفعل (وجد) في قوله (وجدتما) أي: أنتما.

ومن ذلك قول الشاعر:[الطويل]

إذا أرسلوني عند تعذير حاجةٍ أُمَارِسُ فيها كنتُ نعم الممارسُ[٣]

أُدخِل الحرف الناسخ (كان) على المخصوص، وهو الضمير من قوله (كنت).

وقول الشاعر:[الكامل]

إن ابنَ عبدِ الله نعـــ م أخو الندى وابنُ العشيرة[٤]

عملت (إنّ) النصب في المخصوص وهو قوله (ابن عبد الله)، وكل هذا يؤكد جعل المخصوص مبتدأ لا غير.

٤-جواز حذفه، مع بقاء المعنى سليمًا، وإعرابه خبرًا لمبتدأ محذوف أو العكس يلزم منه حذف الجملة بأكملها، وهو ما يترتب عليه إبهام في المعنى، قال ابن يعيش: "وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوةِ مَن اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعًا فبعيدٌ"[٥]، وكذلك ذكر أبو حيان أن حذف

---

١) الأصول في النحو ١١٨/١.

٢) البيت من معلقته انظر ديوانه ص ١٠٥، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/ ١٧.

٣) البيت ليزيد بن الطثرية في ديوانه ص٤٥، والمقاصد النحوية٤/ ١٥٣٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٧/٣، وشرح الأشموني ٢٩٠/٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٢٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨. ورواية البيت في الديوان: إذا أرسلوني عند تقدير حاجةٍ أمارس فيها كنتُ عَيْنَ الممارسِ

٤) البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥؛ وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٨/٣، والتذييل والتكميل ١٣٠/١٠، وتوضيح المقاصد ٩٢٤/٢، وتمهيد القواعد ٢٥٦٧/٥،شرح الأشموني ٢٩٠/٢، وهمع الهوامع ٣٦/٣، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨.

٥) شرح المفصل ٤/ ٤٠١.

المبتدأ أسهل لأنه مفرد، بقوله: "... وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة"[١]. ومثال على حذف المخصوص قوله تعالى:﴿ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾[ص:٤٤] حذف المخصوص وهو أيوب -عليه السلام- لتقدم ذكره في الآية التي قبلها، قال ابن هشام: "ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل"[٢].

ب) حذف المفعول الأول:

رفض عباس حسن تأويل البصريين بتقدير ضمير الشأن بعد الأفعال القلبية، أو تعليقها بتقدير لام الابتداء، ورآه تحايلاً، وتكلفًا لا فائدة منه، على الرغم من اختياره رأيهم، ورأى أنه من الأحسن الابتعاد عن هذه التأويلات المتكلفة، وتخريج هذه الأبيات على الضرورة الشعرية، أو مسايرة لغة ضعيفة بقوله في الهامش: "وهذا تكلف مردود، وتصنع يجب البعد عنه، منعاً للفوضى في التعبير، والخلط في الأصول العامة... وبهذا التأويل الخيالي لا يوجد في الكلام ناسخ متقدم لم يعمل. أي: لا يوجد في الكلام إلغاء، ولا مخالفة للقاعدة التي توجب عمل الناسخ المتقدم..، فلم هذا؟ ما فائدته؟، إن واقع الأمر صريح في مخالفة التعبير للقاعدة. والسبب هو الضرورة الشعرية، أو المسايرة للغة ضعيفة، أو ما إلى ذلك مما يخالف اللغة الشائعة في البيان الرفيع الذي يدعونا لهجر تلك التأويلات، والفرار منها؛ حرصاً على سلامة اللغة، وإيثاراً للراحة من غير ضرر، والاقتصار في القياس على ما لا ضعف فيه، ولا شذوذ، ولا تأويل"[٣].

والفعل القلبي إذا تقدم على مفعوليه، لا يجوز فيه الإلغاء[٤] عند البصريين، خلافًا للكوفيين والأخفش ومحمد بن الوليد[١] وأبي بكر الزبيدي[٢]

---

١) البحر المحيط ٣٩٣/٢.

٢) شرح قطر الندى: ٢٦٠.

٣) النحو الوافي ٤٠/٢.

٤) الإلغاء هو إبطال العمل لفظا ومحلا، أي: إلغاء نصب المفعولين لفظًا وتقديرًا، فتعود الجملة مرة ثانية إلى باب المبتدأ والخبر، ويكون ذلك إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين أو تأخرت عنهما، أما التعليق فهو إبطال العمل لفظا لا محلا، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل. انظر: شرح الأشموني ٣٦٣/١، والنحو المصفى ٣٢٧.

وابن الطراوة[٣]، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم، وإن كان الإعمال عندهم أحسن[٤]، نحو: ظننت زيدٌ قائم برفعهما، وذهب الفراء إلى رأي جمهور البصريين، أي: أنها لا تلغى متقدمة[٥].

وحجة الكوفيين على جواز إلغاء عمل هذه الأفعال أنها أفعال ضعيفة غير مؤثرة؛ إذ معمولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا الجملة[٦]، واستدلوا بقول الشاعر: [البسيط]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَني رَأَيْتُ ملاكُ الشيمَةِ الأَدَبُ[٧]

=

١) هو: أبو عبد الله محمد بن الوليد النحويّ القرطبيّ المعروف بالقشطاليّ، كان يعلّم العربية بقرطبة، وكان لها حافظا ذاكرا مقدّما في معرفتها. تعلم أبو محمد بن عتّاب منه العربية. توفّى سنة ٤٦٠هـ. انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٢٥.

٢) هو: هو: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ مَذْحِجٍ الزُّبَيْدِيُّ، عالم باللغة والأدب، شاعر، وَأَخَذَ العَرَبِيَّةَ عَنِ القَالِيِّ، وَعَنْ عَبْدِ اللهِ الرِّيَاحِيِّ، وطَلَبَ المُسْتَنْصِرُ صَاحِبُ الأَنْدَلُسِ أَبَا بَكْرٍ الزُّبَيْدِيَّ مِنْ إِشْبِيْلِيَّةَ إِلَى قُرْطُبَةَ للاسْتِفَادَةِ مِنْهُ، فَأَدَّبَ وليّ عهده المُؤَيَّد بِاللهِ، ومن تصانيفه: مُخْتَصَرَ العَينِ، والوَاضِحَ، وطبقات النحويين واللغويين، ولحن العامة، وغيرها. تولى قضاء إشبيلية، فاستقر فيها إلى وفاته سنة ٣٧٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢- ٣٧٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٧، والأعلام للزركلي ٦/ ٨٢.

٣) هو: أَبُو الحُسَيْنِ سُلَيْمَان بن مُحَمَّدِ بن عبد الله بنِ الطَّرَاوَة، كَانَ نحويا ماهرا، وأديبا بارعا، يقْرض الشّعْر وينشئ الرسائل. روى عَن أبي الْوَلِيد الْبَاجِيّ وَغَيره، وَروى عنهُ السُّهيْلي وَالْقَاضِي عِيَاض وخلائق. وَله أراء فِي النَّحْو تفرد بهَا، وَخَالف فِيهَا جُمْهُور النُّحَاة. وَمن مصنفاته: الترشيح على النَّحْو وَهُوَ مُخْتَصر، والْمُقدمَات فِي كتاب سِيبَوَيْهِ، ومقَالَة فِي الِاسْم والمسمى. توفّى سنة ٥٢٨هـ. انظر: إنباه الرواة ٤/ ١١٣- ١١٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٠٢.

٤) التذييل والتكميل ٦/ ٥٧، وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٧- ٢١٠٨، وأوضح المسالك ٢/٥٦، وشرح ابن عقيل ٢/٤٩، وتمهيد القواعد ٣/١٤٩١، وشرح الأشموني ١/ ٣٦٧.

٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨، وينظر: التذييل والتكميل ٦/ ٥٧، وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٨.

٦) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٧، وتعليق الفرائد ٤/ ١٦١.

٧) البيت لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٦٦، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٩- ١٤٣، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٦/ ٥٨، وشرح التصريح ١/ ٣٧٥، ؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٦٧، وأوضح المسالك ٢/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٩. والشاهد فيه قوله: "وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ" ظاهر البيت يوحي بإلغاء العامل (وجدت) مع تقدمه على معموليه، وبهذا الظاهر أخذ نحاة الكوفة ومن اتبعهم؛ لأنهم يجوزون إلغاء أفعال القلوب، مع تقدمها؛ لضعفها، ولكن نحاة البصرة أولوا البيت، ولهم فيه توجيهات عدة، مذكورة في المتن.

برفع (ملاك) على الابتداء، و(الأدب) على الخبرية مع تقدم (وجدت) عليهما.

وقول الشاعر :[البسيط]

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُوَ مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ(١)

وقول الشاعر :[الكامل]

فلبثتُ بعدهمُ بعيشٍ ناصِبٍ وإخالُ أَنِّي لاحقٌ مُستتبَعُ(٢)

وخرَّج البصريون ما ورد ما يُوهم الإلغاء متقدمًا كالأبيات السابقة على ثلاثة آراء، هي:

الأول: أن يكون على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل، أي: أني وجدته ملاك الشيمة الأدب، وما إخاله لدينا منك تنويل، وإخاله إني لاحق مستتبع، فالهاء ضمير الشأن المفعول الأول، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني، وعلى هذا يكون الفعل باقيًا على عمله، لا إلغاء ولا تعليق. وهذا الرأي أولى وأقرب عند الرضي ؛ لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء(٣)، نحو قوله:[الخفيف]

إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فيها جَاذِرًا وظِباءَ(٤)

---

١) البيت منسوب لكعب بن زهير في جمهرة أشعار العرب ٦٣٨، والدرر ٣٤٢/١، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٦٧، وخزانة الأدب ١١/ ٣١١، ولكن لم أجده في ديوانه، بل وجدت البيت التالي: أرجو وآمل أن يَعْجَلْن في أبدٍ وما لهنَّ طَوالَ الدَّهرِ تَعْجيلُ

انظر: ديوان كعب بن زهير ص ٦٢. وهو من شواهد شرح التصريح ١/ ٢٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٤٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٨٦٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٨/٢، وشرح الأشموني ٣٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٤٣٥/١. والشاهد فيه قوله: "وما إخال لدينا منك تنويل" وهذا البيت كسابقه، حيث أُلغى عمل (إخال)، فَرُفِعَ المعمولان، مع تقدمه، وهو مذهب الكوفيين، وخرّجه البصريون على أوجه مذكورة في المتن.

٢) البيت لأبي ذويب الهذلي في ديوان الهذليين ٢/١، والدرر ١/ ٣٤٢، وتخليص الشواهد ٤٤٨، وهو من شواهد شرح التسهيل ٨٦/٢، وتمهيد القواعد ١٤٩٠/٣.

٣) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٧.

٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٧٣، وشرح المفصل ٣٣٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/١، وشرح وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٧، والمغني ١/ ٤٦، وتمهيد القواعد =

الثاني: أن يكون على التعليق بتقدير لام الابتداء، والتقدير: وأني وجدتُ لملاك الشيمةِ الأدب، وما إخال للدينا منك تنويل، وإخالُ إني للاحقٌ مستتبع[1]، وحينئذٍ يعلق الفعل عن المفعولين، ثم حذفت اللام وبقي التعليق، وعلى هذا حمل سيبويه إلغاء المتقدم، فهو عنده أولى[2].

واختار هذا الرأي أيضًا خالد الأزهري؛ لأن حذف اللام قد عهد في الجملة، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩] والأصل: لقد أفلح، وذكر أن الوجهين الآخرين ضعيفان، أما ضعف الإلغاء المذكور؛ فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة، وهو الياء من (إني) بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرًا منزلة تقديم الخبر، أما إذا قدرا داخلين على العامل بطل الإلغاء، وأما ضعف الحذف فمن وجهين، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر، وضعف حذف ضمير الشأن؛ لأنه لا يستعمل في مواطن التفخيم، والحذف مناف لذلك[3].

الثالث: أن يكون من الإلغاء؛ لتوسط العامل فيهما، وجوّز هذا الرأي الشلوبين[4] وابن عصفور[5] وابن مالك[6] وابن هشام بقوله: "لأنَّ التَّوسُّطَ

=

٣/ ١٣١٧، والهمع ١/ ٤٩٧. والشاهد فيه قوله: "إن مَن يدخلِ الكنيسة .. يلقَ" حيث حذف اسم (إنّ)، وهو ضمير الشأن. ولا يجوز اعتبار (مَنْ) اسمها؛ لأنها شرطيّة بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيرًا.

١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٥-٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٨، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٨٠-٣٨١، والبهجة المرضية للسيوطي ١/ ٤٣٢- ٤٣٣.

٢) الكتاب ١/ ٢٣٦-٢٣٧، وانظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٥٧.

٣) شرح التصريح ١/ ٣٧٦.

٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٠١-٧٠٣. هو: أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي، المعروف بالشلوبيني أو الشلوبين، من كبار العلماء بالنحو واللغة، ومن كتبه: (القوانين) في علم العربية، ومختصره (التوطئة) و (شرح المقدمة الجزولية) شرحين كبير وصغير، وغيرها، توفى سنة ٦٤٥هـ بإشبيليّة. انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١- ٤٥٢، والأعلام للزركلي ٥/ ٦٢.

٥) عنده الإعمال حسن والإلغاءُ ضعيفٌ، انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٢١/١، وشرح المقرب ٢/ ٧٧.

٦) عنده الإعمالُ أرجحُ من إلغائه، انظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٤٨-٢٤٩.

المبيحَ للإلغاءِ ليس التوسطَ بين المعمولين فقط، بل توسُّطُ العاملِ في الكلام مقتضٍ أيضًا، نَعَمْ الإلغاءُ للتوسُّطِ بين المعمولين أقوى، والعاملُ هنا قد سُبِقَ بأنّي وبما النافية، ونظيره (متى ظننت زيدا قائما) فيجوز فيه الإلغاء"[١]. وقيل: إنَّ (إخال) من قول كعب معلق بـ(ما) النافية، وإنْ تقدَّمَتْ على العاملِ، إذ لا يُشترطُ تقدُّمُ الفعلِ على المعَلِّقِ، فقد دَخَلَ النَّفيُ على جملةِ الابتداءِ ثم أُعتُرض بـ(إخالُ) والأصلُ: وإخالُ ما لدينا مِنْكَ تنويلُ[٢]، وهذا أفضلُ من القولِ بالإعمالِ على تقديرِ اللامِ؛ لأنَّه منفيٌّ، والمنفيُّ عندَهُمْ لا يُؤكَّدُ، قالوا: "التوكيدُ يدلُّ على الاعتناءِ بالمؤكَّدِ، والإلغاءُ يدلُّ على عدم الاعتناءِ بالملغي. فلذلك قبح توكيد ما ألغي من هذه الأفعال نحو: زيد ظننت ظنًّا منطلق"[٣]، فبينهما تنافٍ وتناقضٌ.

وكما كان هناك خلاف عند القدماء في هذه المسألة، كان كذلك عند المحدثين، فمنهم من اختار المذهب الكوفي القائل بجواز الإلغاء عند تقدم هذه الأفعال؛ هربًا من التأويلات المتكلفة عند البصريين، فقال الغلاييني: " فإن تقدمت مفعوليها، فالفصيح الكثير إعمالها، وعليه أكثر النحاة، تقول: رأيت الحقَ أبلجَ، ويجوز إهمالها على قلة وضعف، وعليه بعض النحاة..."[٤]. وقال محمد محي الدين عبد الحميد: "والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف، ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة–بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون– بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل إلى

١) أوضح المسالك ٢/ ٥٩.

٢) ارتشاف الضرب ٤/٢١٠٩، وحاشية الخضري ١/١٥٢.

٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٨–٥٥٩.

٤) جامع الدروس العربية ٣/ ٢٩.

تأويله، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها، لأن التأويل في كل كلام ممكن"[1].

ورغم رفض عباس حسن تأويل البصريين، لكنه اختار رأيهم؛ منعًا للفوضى في التعبير، والخلط في الأصول العامة في النحو. وتتفق الباحثة مع عباس حسن –رحمه الله– في القول بالرأي البصري المانع لإلغاء هذه الأفعال عند تقدمها؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة، ومنعًا للفوضى في التعبير، كما تتفق معه أنه كان من الأجدر بالبصريين الابتعاد عن هذه التأويلات المتكلفة، وتخريج الأبيات على الضرورة الشعرية، أو المسايرة للغات ضعيفة.

ج) حذف المسند (الفعل) بعد أداة الشرط:

أيد عباس حسن تأويل البصريين ورفض ما ذهب إليه الكوفيون رغم اعترافه بضعف تأويل البصريين بقوله: "والذي نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهم هذا التقدير، ويسخرون منه، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع –في الآية السالفة وأشباهها– إما مبتدأ مباشرة، وإما فاعلًا مقدمًا للفعل الذي بعده أي: للمفسر، وبإهمال التعليل الذي يحول دون هذا الأعراب؛ لأنه –كما يقولون– تعليل نظري محض، ساسه التخيل والتوهم، وتعارضه النصوص الكثيرة الواردة بالرفع الصريح... والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثة بالضعف. ولكن الضعف في حالة تقدير عامل محذوف، أخف وأيسر"[2].

واختلف النحاة في إعراب الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة:٦] على ثلاثة آراء:

١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ٦٧.

٢) النحو الوافي ٢/١٤٤-١٤٦.

الأول: ذهب البصريون إلى أن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، وعليه فلا يجوز أن يعدّ الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبرًا، لذا لجأوا للتأويل لتتفق مع قواعدهم النحوية، فقدّروا فعلاً محذوفًا يفسره ما يليه، أي: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، فـ(أحدٌ) فاعل للفعل المحذوف استجارك، وقد فسر بالفعل المذكور في الآية. واحتجوا على صحة رأيهم بقولهم: "إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفْصَل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز؛ فدلَّ على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر"[١].

وإليه ذهب النحاس[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الأنباري[٤]، والرازي[٥]، والعكبري[٦]، وابن يعيش[٧]، والرضي الذي عدّ مذهب الكوفيين في الآية شاذًا بقوله: " وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي (إن)، وما تضمَّن معناها من الأسماء أن يكون ماضيا، سواء كان ذلك الاسم مرفوعا أو منصوبا،... فإن كان ذلك الاسم مرفوعا، فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع: إن زيد لقيته، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ ... وهو أيضًا عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوع بمقدر يفسِّره الفعل الناصب"[٨].

---

١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٤/٢.

٢) إعراب القرآن للنحاس ١٠٩/٢.

٣) الكشاف ٢٤٨/٢.

٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٩٤.

٥) مفاتيح الغيب ٥٣٠/١٥.

٦) التبيان في إعراب القرآن٦٣٦/٢، وإملاء ما من به الرحمن ١١/٢.

٧) شرح المفصل ١٢٢/٥.

٨) شرح الرضي على الكافية ٩٣/٤.

الثـاني: ذهـب الكوفيـون إلـى أنـه إذا تقـدم الاسـم المرفـوع بعـد (إن) الشرطية، نحو قولك: إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. وذكر ابن يعيش أن الفرّاء ذهب إلى أنّ الاسم من نحوِ قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] و ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ مرتفعٌ بالضمير الذي يعود إليه من (هلك)، و(استجارك)[١]، واحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول؛ فينبغي أن يكون مرفوعًا به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل[٢].

الثالث: يرى أبو الحسن الأخفش وبعض الكوفيين أن هذا الاسم مرفوع بالابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط للفعل سواء وليها أو لا. ولكن الأخفش يرى أن العامل في هذا المبتدأ هو الابتداء، أما من ذهب مذهبه من الكوفيين فيرون أن العامل فيه هو الخبر أو الضمير في الخبر[٣].

ورأى ابن الأنباري أن ما ذهب إليه الأخفش فاسد بقوله: "وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختصّ به دون غيره، ولهذا كان عاملًا فيه، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم"[٤].

---

١) شرح المفصل ١٢٣/٥.

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٠٤.

٣) المصدر السابق ٥٠٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٩٤/٤.

٤) الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٥٠٧.

واختلفت آراء المحدثين في إعراب هذا الاسم أيضًا، ولكن هذه الآراء لم تخرج عن إطار تلك الآراء الثلاثة، وفيما يلي عرض لآراء بعض المحدثين: ذهب محمد محي الدين عبد الحميد[١]، وعباس حسن[٢] إلى صحة القول بأن الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات فاعل لفعل مقدر. وأيَّد مجمع اللغة العربية هذا الرأي[٣]؛ والسبب هو أن القول بكون الاسم بعد هذه الأدوات مبتدأ يؤدي إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت، وهو يناقض التعليق الذي تفيده أداة الشرط، فكيف يجتمع هذا التعارض والتناقض في جملة واحدة، كما أن القول بأنه فاعل مرفوع بما عاد إليه من الفعل يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر، وعودتها، ومطابقتها للفعل المتقدم، وعدم مطابقتها[٤].

ووصف الجملة بالثبوت، وربط الجملة الشرطية بالجملة الفعلية أو الفعل؛ لأنها تفيد التعليق والتجدد رأي يقصر الزمن في اللغة العربية على الزمن الصرفي الذي يمثله الفعل، ويتجاهل الزمن النحوي المستفاد من سياق الجملة، وهذا ما أشار إليه تمام حسان[٥]، وهو رأي يتنافى مع واقع اللغة.

أما إعراب هذا الاسم على أنه فاعل مرفوع بما عاد إليه من الفعل، فيؤيده من المحدثين برجشتراسر، وذلك عندما تحدث عن الجملة الشرطية في اللغة العربية فقال: "إلا أنه يمكن تقديم الضمائر المؤكدة على الفعل؛ نحو: (إن أنت فعلته) ويقدم الفاعل نادرًا، إذا كان اسمًا، مثاله من القرآن الكريم: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ "[٦].

---

١) أوضح المسالك ٤/٢١٠.

٢) النحو الوافي ٢/ ١٤٤- ١٤٦.

٣) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤-١٩٨٤)، ص ١٥٣.

٤) النحو الوافي ٢/١٤٤-١٤٧، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤-١٩٨٤)، ص ١٥٣.

٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٠-٢٥٧.

٦) التطور النحوي في اللغة العربية: ١٩٩.

كما يتفق مع هذا الرأي أصحاب المذهب التوليدي إذ يرون أن الفاعل قد قدم، نظرًا لأن الفاعل يحمل وظيفة المحور الحقيقي، وقد نقل هذا العنصر – أي الفاعل– مع المحافظة على بنية الجملة، ويترك هذا العنصر المنقول – أي المحور أو الفاعل– أثرًا فارغًا أو مملوءًا يعود على الاسم المقدم؛ ليرشد إلى مكانه الأصلي في البنية العميقة[١].

أما الرأي القائل بأن هذا الاسم مبتدأ فيؤيده محمد حماسة عبد اللطيف بدليل أن هناك أداتين أخريين يرى النحاة أن أصلهما (لو) زيدت عليهما (لا) و (ما) فصارتا (لولا) و(لوما) لا تليهما إلا الجملة الاسمية، على خلاف كل أدوات الشرط[٢].

كما يؤيد هذا الرأي طيبة صالح الشذر في بحثها (الأنماط الشرطية في الشعر الكويتي المعاصر)، والتي أحصت في بحثها ثلاثة وعشرين موضعًا من المواضع البالغة سبعمائة جاءت فيها جملة الشرط اسمية، وهي ترى أن الأفضل والأصوب أن نقول إن الشرط في العربية ينبني في نسبته المطلقة على تآلف جمل فعلية، وفي نسبته القليلة ما عداها. وأن الجمل الاسمية تفيد التركيب الشرطي دلالة مضافة بنقل خصائصها إليها[٣].

ونجد أن عباس حسن قد وافق رأي البصريين القائم على التأويل رغم دعوته لإلغائه، وبيَّنَ علة ذلك في الهامش بقوله: "وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرةً للأصول اللغوية؛ ذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى"[٤].

---

١) الاشتغال والتقديم بين التوليديين والسيوطي: ١٧٤–١٨٢.

٢) بناء الجملة العربية: ٢١٨–٢٢٠.

٣) الأنماط الشرطية في الشعر الكويتي المعاصر: ٢٤٨–٢٤٩، وينظر: إعراب الاسم المرفوع بعد "إن" و"لو" دراسة في ضوء المنهج المقارن: ٢٢٥– ٢٢٦.

٤) النحو الوافي ٢/ ٧٣.

وترى الباحثة أن عباس حسن قد وفق في ما ذهب إليه؛ لأن رأي البصريين –كما قال– كان أقل ضعفًا وأيسر على المتعلمين، ولن يترتب على هذا التقدير خلط بين المعاني والمدلولات اللغوية، ولا تداخل بين القواعد النحوية.

د) حذف متعلق الظرف والجار والمجرور:

رفض عباس حسن تأويل البصريين بتقدير متعلق للظرف والجار والمجرور على الرغم من إشارته إلى منطقية وقوة أدلتهم، ودعا إلى إهمال المتعلق بقوله: " أما الذين يحتِّمون أن يكون العامل المحذوف هو الخبر، أو الصفة ... أو ... دون الظرف، ويشترطون أن يكون للظرف في تلك المواضع متعلقًا هو الخبر أو الصفة ... أو ... ، فلهم حجة منطقية قوية، ولكنها على قوتها تتسع للتيسير والتخفيف بغير ضرر، وتنتهي إلى ما يقوله المعارضون؛ ... لا بد من اقتران كل حادث بزمان، ويستحيل أن يوجد حادث في غير زمان، ولهذا سمي الزمان ظرفًا؛ ...، وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتمًا بالحادث المتصل به الواقع فيه، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد (الوجود المطلق) من غير زيادة معنوية عليه، فهو معروف، فلا داعي لذكره؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: السفر حاصل غدًا، وقولنا :السفر غدًا؛ لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف؛ فذكر الثاني كافٍ في الدلالة على وجود المحذوف؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود، هذا من الناحية العقلية المحضة"[1]. وذكر في موضع آخر أن التشدد في تقدير المتعلق هو صورة من الجانب المعيب في نظرية العامل بقوله: " وغير هذا مما لا حاجة إليه اليوم، ولا ضرر من إهماله. بل الخير في إهماله، وفي ترك ما نقلناه عنهم، وفي الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خبرا– مثلا– في محل رفع، ... ولا داعي للتشدد في البحث عن

١) المرجع السابق ٢/ ٢٤٩– ٢٥٠.

العامل ونوعه، مع عدم الحاجة إليه، ولا في الخضوع له، وركوب الشطط لإظهار آثاره؛ لأن المعنى جلي كامل بدونه، فذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة. وإذا أخذنا بهذا الرأي السهل اليسير كان تسمية الظروف والجار مع مجروره (شبه جملة)، إنما هي من قبيل الإبقاء على التسمية القديمة، ومراعاة أصلها السابق، أو لأن كلا من الظرف والجار الأصلي مع مجروره ليس مفردا في الحقيقة، بل هو مركب، إذ يحمل معه الضمير المستتر الذي انتقل إليه من المحذوف"[١]، كما ذكر في موضع آخر أنه لا نفع لهذا التقدير، بل ويضيق به الطلاب بقوله: "فاعتبار الظرف هو الخبر من غير أن يتعلق بشيء آخر، وكذلك اعتبار الجار الأصلي مع مجروره هو الخبر مذهب قديم من عدة مذاهب سجلتها المراجع النحوية؛ كالمفصل والصبان، وقد سجلنا رأي صاحب (المفصل)، والأخذ به يريحنا من بحوث جدلية مضنية، وتقسيمات متعددة، لا نفع لها اليوم وليس فيها إلا العناء العقلي الذي تضيق به الناشئة"[٢].

وهذه المسألة وقع فيها خلاف بين المدرستين فذهب البصريون إلى وجوب تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور في نحو: (زيد عندك) و(زيد في الدار)، بينما ذهب الكوفيون إلى عدم تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، وحدث خلاف أيضًا في كل فريق منهما كما سنوضح. فالبصريون أجمعوا على وجوب تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور، قال أبو سعيد السيرافي: "ولا أعلم خلافا بين البصريين، أنك إذا قلت: زيد خلفك وكذلك سائر ما يجعل الظروف خبرا له أنه منصوب بتقدير فعل هو استقر أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك، وقال الكوفيون: إذا قلت: زيد خلفك، فلم ينتصب (خلفك) بإضمار فعل، ولا بتقديره وإنما ينتصب بالخلاف الأول"[٣]. واختلفوا في تحديد

١) المرجع السابق ١/ ٤٧٨.

٢) المرجع السابق ١/ ٤٧٥- ٤٧٦.

٣) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٩٣.

الخبر، فذهب أكثرهم إلى أن الخبر هو العامل المحذوف للإيجاز؛ لأن العامل هو الأصل، والظرف والجار والمجرور مقيدان له، وهو مذهب ابن كيسان[١]، والسيرافي[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن مالك[٤]، وابن هشام[٥]، والأشموني[٦]، قال ابن مالك: "والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبي الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافي، وتسميته خبرا على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز"[٧].

وذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أن الظرف والجار والمجرور هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسيًا منسيًا[٨]، وتابعهم ابن مضاء[٩] بأنه لا داعي للتقدير؛ لأنها جملة تامة تدل المعنى، ولا يلزم وجود عامل في الظرف والجار والمجرور بقوله: " فيزعم النحويون أن قولنا: (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: (زيد مستقر في الدار). والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا: (زيد قائم في الدار) كان مضمرا كقولنا: (زيد في الدار). ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى

١) شرح التسهيل ١/ ٣١٨، والمساعد ١/ ٢٣٦.
٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٨، والمساعد ١/ ٢٣٦.
٣) شرح المفصل ١/ ٢٣١.
٤) شرح التسهيل ١/ ٣١٨.
٥) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٩.
٦) شرح الأشموني ١/ ١٨٩.
٧) شرح التسهيل ٣١٨/١.
٨) الإيضاح العضدي ٤٧، واللمع في العربية ٢٨، والمساعد ٢٣٦/١، والهمع ١/ ٣٧٦.
٩) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد اللخمي، المعروف بابن مضاء، عالم بالعربية، وله معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله بعض النظم، تولى القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش، ومن كتبه: تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان، والمشرق في إصلاح المنطق في النحو، والرد على النحاة، وله شعر له كتاب "المشرق في العربية. توفي بإشبيلية سنة ٥٩٢هـ. انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧٤، ٨٤، والأعلام ١/ ١٤٦-١٤٧.

غير ذلك ... وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار"[١].

وذهب البعض إلى أن الخبر هو مجموع الظرف والجار والمجرور مع متعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر، وهذا اختيار الرضي[٢].

واستند البصريون في وجوب تقدير المتعلق إلى عدة أدلة، هي[٣]:

١-طرد قواعد اللغة؛ لأنه لابد لكل معمول عامل، والظرف في نحو: (زيد خلفك) منصوب، وليس فيما هو مذكور ما يصلح أن يكون ناصبًا له عند البصريين؛ لذا قدروا ناصبًا له.

واختلف في هذا الناصب هل هو لفظي أم معنوي، فذكر الرضي أن الناصب للظرف لفظي عند البصريين بقوله: "أما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوفٍ يتعلق به لفظي، إذ مخالفةُ الشيء للشيء لا توجب نصبَه"[٤]، في حين ذهب الشاطبي[٥] إلى أنه "ليس بتقدير لفظيّ حقيقة، وإنما وإنما هو تقدير معنويّ دلّ عليه الكلام، وتقديرٌ صناعيٌّ اقتضاه الاضطرارُ إلى تقدير متعلق الظرفِ أو المجرور"[٦].

٢-أن تقدير المتعلق يوافق أصلاً لغويًا آخر، هو أن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى أو منزل منزلته، فإذا كان الخبر شبه جملة لزم أن يكون فيه ضمير يعود إلى المبتدأ؛ لئلا يكون الخبر أجنبيًا عن المبتدأ، ولهذا قدر

---

١) الرد على النحاة: ٧٩.

٢) شرح التصريح ١/ ٢٠٦، وشرح الصبان ١/ ٢٩٣.

٣) تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي: ١٦٦- ١٦٨.

٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٤٤.

٥) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، المعروف بالشاطبي، أخذ عن أبي عبد الله محمد بن بن الفخار البَيْرِي، وأبي جعفر أحمد الشقوري، وأبي عبد الله الشريف التلمساني، وغيرهم. وله مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم العربية والشرعية، كالنحو والصرف والاشتقاق والشعر والفقه وأصوله والبدع إلى غير ذلك من علوم، كالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، والاعتصام، والموافقات، وغيرها. توفَّى سنة ٧٩٠هـ. انظر: فتاوي الشاطبي: ٣٢- ٥٥.

٦) المقاصد الشافية ٢/ ٤- ٥.

متعلق يكون فيه هذا الضمير، قال السيرافي: "ومما يقوي أن الناصب للظرف الفعل المقدر الذي فيه ضمير المبتدأ، لأن الاسم لا يرتبط باسم هو غيره إلا بضمير يعود إليه، ألا ترى أنه لا يجوز: زيد عمرو قائم، حتى تقول: إليه ونحو هذا، فلما كان الظرف غيره احتاج إلى شيء تربطه به، فكان الفعل المقدر الذي ينصب الظرف، وفيه ضمير الاسم"(١).

وقد أشار إلى ذلك أيضًا ابن يعيش بقوله: "واعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (زيدٌ في الدار) و(عمرٌو عندك)، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة، لأن (الدار) ليست من (زيد) في شيء، وإنمّا الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين، وإنّما حذفتَها، وأقمتَ الظرفَ مقامَها إيجازا لِما في الظرف من الدلالة عليها"(٢).

٣-أن الحال في نحو: (زيد عندك قائمًا) منصوب بالمتعلق المحذوف، أو بالظرف؛ لتضمنه معنى المتعلق المحذوف، أو لقيامه مقامه.

٤-ما ذكره بعض النحاة من توقف المعنى على كل منهما.

كما اختلف البصريون في هذا المقدّر هل هو اسمٌ أو فعل؟، فذهب جمهور البصريين كالفارسيّ، والزّمخشريّ، وابن الحاجب إلى أنّه فعل، وأنّه من حيّز الجملة، وتقديره: زيدٌ استقرّ في الدّار؛ ويدلّ على ذلك أمران: أحدهما: جوازُ وُقوعه صلةً، نحو قولك: (الّذي في الدّار زيدٌ) والصّلة لا تكون إلاّ جملة. والثّاني: أنّ الظّرف والجارّ والمجرور لا بدّ لهما من متعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومِن لفظه؛ ولا شكّ أنّ تقدير الأصل الّذي هو الفعل أولى(٣).

١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٦.

٢) شرح المفصل ١/ ٢٣١.

٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٤٩، وشرح المفصل ١/ ٣٤٩، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧.

وذهب ابن السّرّاج[١]، وابن جنّي[٢]، واختاره ابن مالك[٣] إلى أنّ المحذوف المقدّر اسم، وأنّ الإخبار بالظّرف من قبيل المفردات، إذْ كان يتعلّق بمفرَد؛ فتقديرُه: مستقرّ، أو كائن ونحوهما. والحُجّة في ذلك أمران، هما:

الأول: أنّ أصل الخبر أن يكون مفردًا، والجملة واقعة موقعه، ولا شكّ أنّ إضمار الأصل أولى.

الثاني: أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.

الثالث: أنّك إذا قدّرت فعلاً كان جملة، وإذا قدّرت اسمًا كان مفرَدًا؛ وكلّما قلّ الإضمار والتّقدير كان أولى.

الرابع: أن هناك بعض المواضع لا يليها إلا اسم نحو: (أما) و(إذا) الفجائية لا يليها فعل مقدر ولا ظاهر، فوجب تقديره اسم، ليجري الباب على وتيرة واحدة.

بينما ذهب الكوفيون وابن طاهر[٤] وابن خروف[٥] إلى عدم تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، ولكنهم اختلفوا في العامل حيث ذهب الكوفيون إلى أن الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ، وذهب

---

١) الأصول ١/ ٦٣.

٢) اللمع: ٢٨.

٣) شرح الأشموني ١/ ١٨٩.

٤) هو: أبو بكر مُحَمَّد بن أَحْمد بن طَاهِر الْأَنْصَارِيّ الأشبيلي، ويُعرَف بالخِدَبّ، ولُقِّب بهذا لطوله، والخدب هو الرجل الطويل، ساد أهل زَمَانه فِي الْعَرَبيَّة ودرس فِي بِلَاد مُخْتَلفَة، وَله تعليقة على كتاي سيبويه سَمَّاهَا الطرر، وتعليق على الإيضاح، وأَخذ عَنهُ أَبُو ذَر الخشنى وَأَبُو الْحسن ابْن خروف، توفى سنة ٥٨٠هـ. انظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٨١، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧١.

٥) هو: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيّ بنِ خَرُوْفٍ الإِشْبِيْلِيُّ، كان عالمًا في العربية، تَخَرَّجَ عَلَى ابْنِ طَاهِرٍ الخِدَبّ، وَتَصَدَّرَ لِلإِفَادَة، وله مُصَنَّفَات كشَرْحِ كتاب سِيْبَوَيْه، وشرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي، وتوفِّى بإشبيلية سنة ٦١٠هـ، وقيل: ٦٠٩هـ. انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٦.

ابن طاهر وابن خروف إلى أن الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: (زيد أخوك)، وينصبه إذا كان غيره، نحو: (زيد عندك)[١].

ورد ابن مالك على قول الكوفيين بأن الظرف في نحو: زيد خلفك، منصوب بمخالفته المبتدأ ورآه فاسدًا من أربعة أوجه، هي: أحدها: أن تخالف المتباينين في معنًى نسبته إلى كل واحد منهما كنسبته إلى الآخر، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجح. الثاني: أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها. الثالث: أن المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظا، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق[٢].

كما ناقش ابن مالك ما ذهب إليه ابن خروف، وبيَّن بطلانه لعدة أسباب، هي: أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه. الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه. الثالث: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب اطراحه. الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثمّ لم يكن كلاما نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال:

---

١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٧.

٢) المصدر السابق ١/ ٣١٣- ٣١٤.

إليه، أو نحوه. الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر. السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيرا، في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقا للنظير بالنظير. السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلا أو شبيهه، أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به[1].

وذهب بعض المحدثين إلى ما ذهب إليه البصريون، كـ(عبده الراجحي) بقوله: "نقول في الظرف والجار والمجرور الواقعين بعد المبتدأ ويتممان معه معنى الجملة: إنهما متعلقان بمحذوف خبر، وليسا هما الخبر حقيقة؛ لأنهما – على الأصح – لا بد أن يتعلقا بما يدل على الحدث، فجملة مثل: زيد في البيت أو زيد أمام البيت، لا بد أن يكون تقديرها: زيد (كائن) أو (مستقر) أو (كان) أو (استقر) في البيت أو أمام البيت، ويرى بعض القدماء – ويؤيده بعض المحدثين– أن نعد شبه الجملة الواقع هذا الواقع خبرا بذاته، أي ليس متعلقا بخبر محذوف، ومع ما في هذا الرأي من تيسير فإن المتخصص ينبغي أن يدرك المعنى الذي رمى إليه جمهرة القدماء من تعليق شبه الجملة بمحذوف اعتمادا على أن الظرف والجار والمجرور لا يدلان بنفسهما على شيء مستقل، وإنما يدلان على معنى بارتباطهما بحدث. ثم إن هذا الخبر المحذوف لا يحذف إلا إذا دل على كون عام؛ أي: موجود أو كائن أو مستقر. أما إذا دل على كون خاص فإنه لا بد أن يظهر وإلا ضاع المعنى الذي تريده، مثل: زيد مريض في البيت، لا بد أن يظهر الخبر هنا"[2].

١) المصدر السابق ١/ ٣١٥– ٣١٦.

٢) التطبيق النحوي: ٣٥٨– ٣٥٩.

ترى الباحثة أن القول بتقدير الفعل أولى من تقدير اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل في العمل، والفعل أصلٌ في العمل، فلما وجب تقدير عاملٍ كان تقدير ما هو الأصل في العمل، وهو الفعل، أولى من تقدير ما هو الفرع فيه، وهو اسمُ الفاعل. كما تتفق الباحثة مع الدكتور عبد الله الحسين فيما ذهب إليه من وجوب تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، مع جواز إعراب الظرف والجار والمجرور خبرًا من باب التجوز والاختصار، وذلك للأسباب الآتية[١]:

١- ضبط لقواعد اللغة، واطراد الباب على وتيرة واحدة.

٢- إن الجملة التامة تتكون من مسند (الخبر) ومسند إليه (مبتدأ)، ونحن لا نسند الظرف والجار والمجرور على المبتدأ، بل نسند متعلقهما المحذوف، ففي قولنا: (زيد في الدار) لا نسند (في الدار) إلى زيد، بل نسند الوجود في الدر إلى زيد.

٣- إن الظرف والجار والمجرور لا يدلان على معنى مستقل، وإنما يدلان على معنى عندما يرتبطان بالحدث الذي يحدثه الفعل، أو ما يشبه الفعل؛ ولذلك ربط النحاة تقدير المتعلق بالمعنى، وقد أشار إلى ذلك الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بقوله: "البحث عن متعلق الظرف والجار والمجرور بحث يتصل بسلامة الأسلوب وفصاحته... وليس تقدير المتعلق صناعة لفظية فحسب، وإنما هو أمر وثيق الصلة بالمعنى فقد يوجد الفعل قبل الظرف أو الجار والمجرور، ويمنع المعنى من تعلقه به فيقدر له متعلق آخر"[٢].

ومن هذه الأمثلة التي يمتنع فيها تعلق الظرف بالفعل المذكور؛ لفساد المعنى، قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فإن المتبادر

١) تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (دراسة وتقويم): ١٧٠- ١٧١.

٢) النحو بين التجديد والتقليد: ٢٧- ٢٨.

إلى الذهن هو تعلق الظرف (مع) بالفعل (بلغ)، وهذا فاسد؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حد السعي، ولا يتعلق كذلك بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانًا كأنه قيل: فَلَمَّا بلغ الْحَد الَّذِي يقدر فِيهِ على السَّعْي فَقيل مَعَ من فَقيل مَعَ أعطف النَّاس عَلَيْهِ وَهُوَ أَبوهُ أَي إِنَّه لم يستحكم قوته بِحَيْثُ يسْعَى مَعَ غير مُشفق[1].

ومن المهم أن نشير إلى أنه بالرغم من ذهاب عباس حسن إلى عدم تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور، وأنه لا فائدة منه، إلا أننا نجده يلجأ إلى هذا التقدير للاحتجاج على جواز عطف شبه الجملة بـ(لا) نحو: زيد في البيت لا في المدرسة[2]، مما يشير إلى اضطراب موقفه من تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور.

٤-إن في تقدير الكون العام والكون الخاص ما يصح أن يكون خبرًا من الظروف، وما لا يصح فيه ذلك؛ لأن النحاة يجيزون إعراب الظرف الذي يدل على كون عام خبرًا على سبيل الاختصار والتجوز، في حين لا يجيزون ذلك فيما يدل على كون خاص، يقول الشيخ يس العليمي[3]: "يتحصل من كلام المغني ما قرره شيخنا غير مرة أن الظرف والجار والمجرور لا يحكم عليه بأنه خبر إلا إذا كان المتعلق عامًا، فإن كان خاصًا فهو الخبر حذف أو ذكر"[4].

وربط الدكتور عبد الله الحسين هذه المسألة بمسألة أخرى توجب التفريق بين ما كان المتعلق فيه عامًا وما كان المتعلق فيه خاصًا محذوفًا، وهي إذا جاء بعد الظرف أو الجار والمجرور خبر فإنه يجوز نصبه على الحالية إذا

---

١) الكشاف ٤/ ٥٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/ ٤١٤.

٢) النحو الوافي ٣/ ٦١٨.

٣) هو: ياسين بن زين الدين بن أبي بكر ابن عليم الحمصي، المعروف بالعليمي، شيخ عصره في علوم العربية، وله حواش كثيرة، منها: حاشية على ألفية ابن مالك، وحاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي وحاشية على التصريح شرح التوضيح، وغيرها. توفِّى سنة ١٠٦١هـ.

٤) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ١٦٦.

كان المتعلق عامًا، نحو: زيدٌ خلفَك سائرًا؛ لأن المعنى تام بالظرف، في حين لا يجوز نصبه على الحالية إذا كان المتعلق خاصًا محذوفًا، فلا تقول: زيد بك مأخوذًا؛ لأن المعنى غير تام بالجار والمجرور[١].

وقد ذهب عباس حسن إلى صحة إعراب الظرف والجار والمجرور المتعلق بكون خاص محذوف خبرًا، قياسًا على جواز ذلك فيما تعلق بكون عام[٢]، وهذا يلزمه القول بصحة مجيء الحال مما كان متعلقه خاصًا محذوفًا، وهو خلاف ما عليه النحاة.

هـ) حذف عامل المفعول به لاسم التفضيل:

يجمع النحويون أن اسم التفضيل لا ينصب مفعولًا به، فإنْ صِيغَ من فعلٍ متعدٍّ إلى مفعول واحد مثل الفعل وعى، وبذل نحو: بذل زيدٌ المعروفَ، تعدَّى إلى مفعوله باللام في صيغة أفعل التفضيل، فيقال: زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف، فَإِن كَانَ الفعلُ يدل على علمٍ أو جهلٍ تعدّى أفعلُ التفضيل إلى المفعول بِالْبَاء، نَحْو: صديقي أعلم بي، وأنا أعرف به وأدرى بأحواله، وزيدٌ أجهل بالشعرِ، وإن كان الفعلُ قبل التفضيل متعديًا إلى مفعولين بنفسه، نحو: كسى زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، أضيف اسم التفضيل إلى المفضَّل عليه ، وعُدِّي إلى أحد المفعولينِ باللام، واضمر ناصب الثاني، فيقال: هو أكسى للفقراء الثيابَ[٣].

وعلة منع الجمهور إعمال أفعل التفضيل في المفعول به، هما[٤]:

الأول: أن الأسماء العاملة لها أفعالٌ بمعناها، فلذلك عملت نظرًا إلى تلك الأفعال، وأما أفعل التفضيل فليس له فعل بمعناه دالاً على الزيادة حتى يعمل نظرًا إلى فعله.

---

١) تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي (دراسة وتقويم): ١٧١.

٢) النحو الوافي ٢/ ٤٤٧.

٣) شرح التسهيل ٣/ ٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٤- ٤٦٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٢.

٤) شرح الأشموني ٢/ ٣١١-٣١٢، والأشباه والنظائر في النحو ٢/ ٤٦٨- ٤٦٩.

الثاني: أن العمل أصلاً كان للفعل، ولما قويتْ فيه مشابهته له، وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول أو الصّفة المشبّهة بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأما أفعل التفضيل فقد بعُد عن شبه الفعل لمصاحبته (مِنْ) فيمتنع من هذه الأحكام، فلذلك لم يعمل في الظاهر.

وإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل، فللنحاة مذاهب، هي:

المذهب الأول: نسب العمل لفعل محذوف، وجعل (أفعل التفضيل) دليلا عليه، وهذا رأي الجمهور[١]، واختاره ابن مالك بقوله: "وأجمعوا على انه لا ينصب المفعول به. فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره (أفعل) كقوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ [الأنعام:١٢٤]، ف(حيث) هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه (أعلم) "[٢]، والتقدير: الله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته[٣]. واستدل أصحاب هذا الرأي بالآية الكريمة﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٧] أي أعلم مِنْ كلّ واحدٍ يعلم مَن يَضِلُّ[٤]، وقال العكبري: " يَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ (أَعْلَمُ) لَا بِنَفْسِ (أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ أَفْعَلُ لَا يَعْمَلُ فِي الِاسْمِ الظَّاهِرِ النَّصْبَ، وَالتَّقْدِيرُ :يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ الْيَاءَ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ التَّقْدِيرُ: هُوَ أَعْلَمُ الضَّالِّينَ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ ضَالًّا، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ"[٥]، فهذا غير المعنى المراد على الإطلاق، ولكن المعنى المراد والظاهر في الآية هو أن الله تعالى هو الأعلم بمن يضل.

وقول الشاعر :[الطويل]

فلم أَرَ مِثْلَ الحَيّ حيّا مُصَبَّحًا ولا مِثْلَنا لـمَّا يـومَ الْتَقَينـا فَوارِسـا

١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٤.
٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤١.
٣) شرح التسهيل ٣/ ٦٩.
٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦٤.
٥) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٤.

أَكَـرَّ وأَحْمَـى لِلحَقيقَـةِ مـنهمُ وأَضْـرَبَ مِنَّـا بِالسّـيوفِ القَوانِسـا[١]

وقول الآخر :[الطويل]

فما ظَفِرَتْ نَفسُ امرئٍ يَبتَغي المُنَى بأَبْذَلَ مَن يَحيى جَزيلَ المَواهِبِ[٢]

المذهب الثاني: أن (أفعل) هذه ناصبة للمفعول به؛ نقله أبو حيان عن أبي عبيد الله محمد بن مسعود الغزني[٣] قوله لهذا الرأي مستدلا بالآية السابقة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٧] فـ(من) مفعول لأعلم[٤]، وقوله: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلا﴾[الإسراء:٨٤]، مفعول به لا تمييز.

والمذهب الثالث: يرى نصب أفعل التفضيل للمفعول به إذا كان مؤوّلاً إلى ما لا تفضيل فيه[٥]، نحو قوله تعالى:﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ﴾ [الإسراء:٢٥] [الإسراء:٢٥] أي عالم بما في نفوسكم، وقوله:﴿ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٤]، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم:٢٧] أي هين عليه، ونقل ابن مالك عن المبرد أجازته استعمال أفعل

---

١) البيتان للعباس بن مرداس السلمي، انظر: ديوانه ٩٢- ٩٣، وحماسة أبي تمام ٨٢، والحماسة البصرية ١/ ٥٥، وهو من شواهد شرح المفصل ٤/ ١٤١، وبلا نسبة في المفصل ٣٠٢، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠، وشرح التسهيل ٣/ ٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤١، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٩٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣. والشاهد فيه قوله: "القوانسا"؛ حيث انتصب بفعل محذوف دل عليه بأفعل، أي: يضرب القوانس.

٢) غير معروف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣/ ٦٩، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٩٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٧، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٩٨. الشاهد فيه: نصب جزيل بفعل محذوف دل عليه بأبذل وتقديره يبذل جزيل المواهب.

٣) محمد بن مسعود الغَزْني، عالم نحوي عاش في القرن الرابع، لا نعرف من أخباره غير نزر يسير، وقد صرح السيوطي في (بغية الوعاة) بأنه لا يعرف شيئًا من أحواله، ومن آثاره كتاب (البديع في النحو) الذي لم يصل إلينا، ولكن بقيت آراؤه مبثوثة في كتب النحويين الذين نقلوا عنه في مصنفاتهم، كأبي حيان الذي أكثر النقل عنه في ارتشاف الضرب وذكره ابن هشام في المغني. انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٥، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٩.

٤) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦، وانظر: شرح التصريح ١/ ٥١٩.

٥) شرح التسهيل ٣/ ٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣.

التفضيل، مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا، وذكر أن الأصح قصره على السماع، وأشار إلى ذلك بقوله[١]:

أهون مفيد هينا قيسا عليه ابن يزيد استحسنا

وحكى أبو حيان عن أبي عبيدة القول بورود أفعل مؤولا بما لا تفضيل فيه بقوله: "وذهب أبو عبيدة إلى أن (أفعل) التي أصلها أن تكون للتفضيل قد يخرج إلى معنى فاعل وفعيل، ولا يلحظ فيها معنى التفضيل، وتبع أبا عبيدة ناس من المتأخرين، وذكر بعضهم أنها تكون بمعنى الصفة المشبهة"[٢]، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به[٣].

وردّ أبو حيان على الرأيين الثاني والثالث بأنه يرى أن (حيث) في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ باقية على بابها من الظرفية؛ لأنها من الظروف التي لا تتصرف، فلا يجوز أن تنصب مفعولا به بقوله: " على أن تكون حيثُ باقية على بابها من الظرفية؛ لأنَّ حيثُ من الظروف التي لم يُتَصَرَّف فيه بابتدائيَّة ولا فاعليَّة ولا مفعوليَّة، فَنصبُها على المفعولِّية بفعلٍ محذوفٍ مُخْرِجٌ لها عن بابها، والتخريجُ الذي خرَّجناه عليه هو"[٤]، وقال أيضًا: " وقوله وإنْ اوّلَ بما تَفضيلَ فيه جاز على رأي أن ينصبه هذا الرأي ضعيف؛ لأنه وإنْ أُوّلَ بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تَعَدّيه كتَعَدّيه، والتراكيبُ خصوصيات؛ ألا ترى أنَّ فَعُولاً وأخواتها تعمل، وفَعِيل لا يعمل، نحو شَرِيب وطَبيخ، لا يقال :هذا شَرِيبٌ الماءَ، ولا :طَبِيخٌ الطعامَ، وإن كان يقال :هذا شَرَّابٌ الماء، وطَبَّاخٌ الطعامَ"[٥].

---

١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٤٣. وانظر: المقتضب ٣/ ٢٤٧.

٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٥- ٢٣٢٦.

٣) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٧٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٨، وحاشية الصبان ٣/ ٧٥.

٤) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٩٥.

٥) المصدر السابق ١٠/ ٢٩٥.

واختار عباس حسن رأي الكوفيين؛ لأنه أيسر وأخف، ولبعده من التكلف والحذف والتقدير، ويرى أنه لا خلاف في المعنى بين الرأيين، وربط هذه المسألة بمسألة نصب أفعل التعجب للمفعول به لأنهما متشابهان وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة[١]، وقال في الهامش: "لم لا يكون منصوبًا هنا (بأفعل) استثناء من عدم نصبه المفعول به مباشرة، وقياسًا على الرأي الكوفي ... في صيغة: (أفعل) التي للتعجب، وهي صيغة لازمة أيضًا. ونستريح من التقدير؟، الحق أن كلا الإعرابيين معيب؛ إما لتعدية (أفعل) وهو لازم، وإما لتقدير شيء محذوف. ولكن الأول أخف نوعًا؛ لسرعة اتجاه الخاطر إلى العامل الظاهر؛ وأنه صاحب العمل لا المقدر"[٢].

وتميل الباحثة إلى رأي البصريين بتقدير ناصب للمفعول الذي لا يتعدى إليه (أفعل)، نحو: كسى زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، ويكون التقدير: أكسى للفقراء الثياب، سواء في هذه المسألة أو في مسألة التعجب، نحو: ما أكسى زيدًا للفقراءِ الثيابَ، ويكون التقدير: يكسوهم الثياب.

٢- التأويل بالحمل على المعنى:

إن الأصل في اللغة أن يكون معنى الكلام محمولاً على اللفظ وهو الغالب الجاري في لغة العرب[٣]. إذ جعل ابن جني الدلالة اللفظية أولى مراتب الدلالات ومن بعدها الدلالة المعنوية[٤]. وعلى أساس ذلك تحصل المطابقة من حيث الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير وغيرها. ولهذا كانت القاعدة عند النحاة أن الحمل على اللفظ أفصح وأكثر، والحمل أولا على المعنى ثم اللفظ غير ممنوع، وله نظير في القرآن، وإن كان الكثير بالعكس. والشيء إذا حمل على اللفظ جاز بعده الحمل على المعنى، وإذا حمل على

١) النحو الوافي ٣/٣٦٦.
٢) المرجع السابق ٣/ ٤٣٣.
٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٢٩٣.
٤) الخصائص ٣/١٠٠.

المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى[١]. يقول المبرد: " اعْلَم أَن الشيء لَا يجوز أَن يحمل على الْمَعْنى إِلَّا بعد اسْتغْنَاء اللَّفْظ، وَذَلِكَ قَوْلك: مَا جاءني غير زيد وَعَمْرو حمل (عَمْرو) على الْموضع؛ لِأَن معنى قَوْله: (غير زيد) إِنَّمَا هُوَ: إِلَّا زيد، فَحمل (عَمْرو) على هَذَا الْموضع"[٢]. حيث حدث الاستغناء في هذه الحالة عن (إلا) بغير، وعليه فإن مفهوم الحمل على المعنى هو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيقوم اللغوي بحمله على ذلك المعنى، دون اللفظ أو الموضع. ففي المثال السابق كان الكلام على معنى (إلا)، وقد حمله المبرد على هذا المعنى مع إحداث التغيرات التركيبية التي من شأنها أن تجعل السياق ينسجم مع هذا الحمل. وقد حمل النحويون على المعنى من خلال تقديراتهم للعامل النحوي، وذلك بعد استيفاء اللفظ حقه كما ذكر المبرد. وعليه فالحمل على المعنى ينتج بناء على تغيرات تختص باللغة في بعدها السطحي، مما يجعل اللغوي يسارع إلى البنية العميقة، مستدعيا من الحصيلة اللغوية العامة، ما من شأنه أن يرأب الصدع الذي جعل مساق القول يتحقق بتلك الطريقة المغايرة. وذلك بعد تقدير اللفظ المبدل أو المحمول عليه ليستقيم المعنى، وهذا في صلب التأويل النحوي[٣].

وقال ابن جني:" اعلم أن هذا الشَرْج[٤] غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد"[٥]. ثم أخذ يذكر مجموعة من الشواهد التي فيها حمل على المعنى، ومن تلك الشواهد قول الفرزدق في هجاء جرير:[الكامل]

١) التأويل النحوي في جزء عم: ٢٥٠.
٢) المقتضب ٣/ ٢٨١.
٣) التأويل النحوي في جزء عم: ٢٥١.
٤) أي: النوع.
٥) الخصائص ٢/٤١٣.

وَإذا ذكَرْتَ أباكَ أو أيَّامَهُ أخْزَاكَ حَيْثُ تُقَبَّل الأحْجَارُ[١]

حيث يرى ابن جني أن الحجر الواحد لمكانته ولتقبيله من كل جانب غدا أحجارًا، فأوقع لفظ الجماعة على معنى الواحد، إذ يقول: "يريد الحجر، فإنه جعل كل ناحية حجرًا، ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحجر. وعليه شابت مفارقه، وهو كثير العثانين. وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد"[٢]. ومن لم يرضَ بالتأويل حمل الأحجار على شيئين، هما: أنه أراد بالأحجار الحجر الأسود والبيت الحرام ومقام إبراهيم – عليه السلام – في الحجر. أو أنها الضرورة الشعرية التي ألجأت الشاعر إلى جمع الحجر الأسود الذي يقبله الحجيج على أحجار[٣].

واختلف النحاة والمفسرون في نوع واحد من أنواع الحمل، وهو الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ. فقد منع ابن جني الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ وقال:" واعلم أنَّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف"[٤]. وقصد بذلك أن عملية الحمل إذا تمت لا يقوم المتكلم بإعادة النظر بما أنتج من جملة وذلك لتحقق الدلالة، وكذلك لما في الرجوع من استحضار لما لم يعد حاضرًا في التركيب[٥].

وذكر في كتابه الخصائص: "كان أبو علي –رحمه الله– يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها،

---

١) المصدر السابق ٤٢٤/٢، وورد البيت في ديوان الفرزدق ص ٣٢٣ وجاء في هامش الديوان أن المعنى " حيث تقبل الأحجار: أراد مناسك الحج". وتفسير البيت: أخزاك أبوك في هذه المواضع التي يجتمع فيها الناس من كل فج عميق. فليس له ما يفخر به إذا افتخر الناس وذكروا أيامهم ومآثرهم.

٢) الخصائص ٤٢٤/٢.

٣) أثر التأويل النحوي في فهم النص: ٢٦٤.

٤) الخصائص ٤٢٢/٢-٤٢٣.

٥) التأويل في جزء عم: ٢٥٢.

ولا قوانين يعتصمون بها. وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد. هذا معنى قوله: وإن لم يكن صريح لفظه"[1]، وهو بذلك يشير إلى قضية هامة في هذا المبحث يمكن أن تلقي الضوء عن أحد أهم أسرار الحمل على المعنى، فالعربي بطبعه يتحدث بسليقته التي قد تؤثر بها بعض العادات اللغوية الناشئة عن تكوينه النفسي والاجتماعي، مما قد تجعله في سياقات الكلام إما من غير قصد أو عن قصد يخرج عن الأنساق العامة للقول، وهذا ما يجعل هذه الخروقات لأنساق اللغة تخرج عن المطرد المألوف من القواعد عند النحاة مما يدفعهم لتأويلها[2].

وجوز الرضي في شرح الكافية الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ بقوله: تقديم مراعاة المعنى على اللفظ يجوز على ضعف[3]. كما جوز السمين الحلبي ذلك من غير ذكر أنه على ضعف أو غير ذلك بل جوز ذلك على إطلاقه بقوله: "وفي عبارة القاضي ابن عطية نظرٌ، وذلك لأنه منع من مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى، وذلك جائزٌ، إلا أنَّ مراعاةَ اللفظ أولاً أَوْلى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر:[الخفيف]

لستُ مِمَّنْ يَكُعُّ أو يَسْتَكينو ن إذا كافَحَتْهُ خيلُ الأعادي[4]"[5].

ورأى بعض المحدثين أن هذا الأسلوب من التخريج محاولة لتأويل النصوص المخالفة للقواعد على نحو يجعلها سائغة أو مشروعة، فقال علي أبو المكارم: " هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق. وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة من القاعدة ومحاولة إسباغها

١) الخصائص ٣/ ٢٧٦.

٢) التأويل النحوي في جزء عم: ٢٥٣.

٣) شرح الرضي على الكافية ٥٨/٣.

٤) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢١٤، والبحر المحيط ١/ ٨٩، والتذييل والتكميل ٣/ ١١٦، والدر المصون ١٢٢/١، واللباب في علوم الكتاب ١/ ٣٣٠، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٢٥.

٥) الدر المصون ١/ ١٢٢.

على النص"[١]، وذهب غازي طليمات إلى "أن في الحمل على المعنى دليلاً على مرونة النحو، وعلى ثراء العربية. أما المرونة فتتمثل في طواعية النحو وقدرة القواعد على تمثل النوادر. وأما الثراء فيتمثل في تعدد الأساليب وتنوع التراكيب واستنادها إلى الخيال الخصيب في ابتكار غير المألوف منها"[٢].

أ)حمل المعرفة على النكرة:

ذهب عباس حسن إلى صحة مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، مع عدم جواز القياس على المسموع منه، ورفض تأويل النحاة للشواهد التي وردت في مجيء اسم (لا) معرفة، فقال: "وقد تناولها النحاة بالتأويل كي يخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أن فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها، ونقتصر في استعمالنا على اللغة الشائعة المشهورة التي تشترط الشروط التي عرفناها؛ توحيداً لأداة التفاهم، ومنعًا للتشعيب بين المتخاطبين بلغة واحدة"[٣].

ومجي اسم (لا) النافية للجنس معرفة فيها خلاف، فالكوفيون أجازوا إعمال (لا) في العلم، واستشهدوا ببعض النصوص، نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم: " إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[٤]، وقول عمر –ﷺ: " قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها"[٥]، وقول الشاعر:[الوافر]

---

١) أصول التفكير النحوي: ٢٥١.

٢) أثر التأويل النحوي في فهم النص: ٢٦٥.

٣) النحو الوافي ١/ ٦٩٥.

٤) صحيح البخاري ورد فيه هذا الحديث في ثلاث أماكن، هي: في كتاب الفروض الخمس، باب قول النبي –ﷺ: "أحلت لكم الغنائم" ٤/ ٨٥، وكتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ٤/ ٢٠٣، وكتاب الإيمان والنذور باب كيف كانت يمين النبي–ﷺ– ٨/ ١٢٩.

٥) من شواهد المقتضب ٤/ ٣٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠، واللمحة في في شرح الملحة ١/ ٥٠١، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠٦، وشرح ابن عقيل ٦/٢، وشرح الأشموني ١/ ٣٣٠.

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ[1]

وكذلك قوله:[الرجز]

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتَى مِثْل ابْن خَيْبَرِي[2]

وأما البصريون منعوا مجي اسم (لا) معرفة، وأولوا الشواهد التي وردت مخالفة لقواعدهم على وجهين، هما:

الأول: أنه على حذف مضاف نكرة، تقديره: مثل، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه وهو ينويه، وسبب تقديرهم (مثل) كونها موغلة في الإبهام، فلا تتعرف بالإضافة[3]. وممن ذهب إلى هذا الرأي المبرد[4]، وابن السراج[5]، وابن الصائغ[6]، وابن خروف[7]، وابن يعيش[8]، وابن هشام[9]، وابن هشام[9]، وابن عقيل[1]، والمالقي[2]، والصبان[3]، فقال المبرد:

---

١) البيت لعبدالله ابن الزبير الأسدي، انظر: شعر عبد الله بن الزبير الأسدي ١٤٧، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ٣٨٣/١، والمفصل ١٠٦، وشرح المفصل ٢/ ٩٧، ٩٩، وشرح التسهيل ٦٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٩.

٢) هذا الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعيّن قائلها. انظر: الكتاب ٢٩٦/١، والمقتضب ٣٦٢/٤، والأصول ١/ ٣٨٢، والمفصل ١٠٦، وشرح المفصل ٩٦/٢- ٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠، وارتشاف الضرب ١٣٠٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٤٤. والشّاهد فيه: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) بـ(لا) وهو علم معرفة لتأوّله بالنّكرة؛ لأنّه أراد: لا مثل هيثم. أو أنّه لاشتهاره صار شائعًا كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا) عليه.

٣) ظاهرة التأويل في إعراب الشواهد النحوية في باب إن وأخواتها: ٥٨٥.

٤) المقتضب ٥٧٥/٢- ٥٧٦.

٥) الأصول ١/ ٣٨٢- ٣٨٣.

٦) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٥٠٠- ٥٠١.

هو: أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن الْحسن بن سِبَاع بن أبي بكر الجذامي الْمصْرِيّ الأصل، الدِّمَشْقِي المولد والوفاة؛ والمعروف بابن الصائغ أو الصّايغ – وهو وَلَيْسَ بِابْن الصَّائِغ الْمَشْهُور شَارِح الألفية والبردة كما نص على ذلك السيوطي- ، برع فِي النّظم والنثر، فكان عالمًا بالنحو واللغة والأدب، ومن مصنفاته: شرح مقصورة ابن دريد ، وَاللَّمْحَة في شرح المُلْحَةِ، والمقامة الشهابية وَشَرحهَا، وغيرها. توفّى سنة ٧٢٠هـ، وقيل: سنة ٧٢٥هـ. انظر: بغية الوعاة ١/ ٨٤، ومعجم المؤلفين ١٩٢/٩.

٧) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٨٤/١.

٨) شرح المفصل ٩٧- ٩٩.

٩) أوضح المسالك ٢١٠/١-٢١١.

" ولا تعمل في نكرة ألبتة ... فقد عملت في (أمية)، فليس كما قال، لأن الشاعر إنما أراد: لا أمثالَ أمية، ولا مَنْ يَسُدُّ مَسَدَّها، والمعنى: ولا ذا فَضْل. فدخلت (أمية) في هؤلاء المنكورين. وكذلك (لا هيثمَ الليلة)، أي: لا مُجَرِيَ ولا سائق كسوق هيثم"(٤).

وقال ابن خروف في شرح الجمل: " ولا تعمل في المعارف صحيح، فإن قيل: وقد قالت العرب:

لا هيثم الليلة للمطي

و(قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ)، و(لا بَصْرَةَ لَكُمْ) وأشباهه، فإنه في نية التنكير، لأن المعنى: (لا مثلَ كذا). وإنْ كان اللفظُ لفظَ المعرفةِ فالمرادُ: (لا مثلَ عليّ)، و(لا مثلَ البصرةِ)"(٥).

ورفض ابن مالك تأويل النحاة لتلك الشواهد وغيرها، واعتبره قولاً غير مرضي، ودليل فساده أمران، هما:

أحدهما: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك.

الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ(مثل) كقول الشاعر:[الطويل]

تُبكّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُهُ بريءٌ من الحُمَّى سليمُ الجوانِحِ(٦)

=

١) شرح ابن عقيل ٣٩٤/١.

٢) رصف المباني: ٣٣٢-٣٣٣.

٣) حاشية الصبان على الأشموني ٥٠٤/١.

٤) المقتضب ٥٧٥/٢- ٥٧٦.

٥) شرح جمل الزجاجي ٩٨٤/١.

٦) قائله مجهول، ومن شواهد شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٨٨، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ٤٠٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٤٠، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤/ ١١٥.

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد[١].

التأويل الثاني: اعتبار العلم اسم جنس، جاء بنية النكرة، والتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها[٢]، والمراد أي شخص مسمى بهذا الاسم، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى[٣]. قال ابن يعيش: " فالعَلَمُ إذا اشتهر بمعنى من المعاني، ينزَّل منزلةَ الجنس الدالِّ على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يُقال هذا الكلامُ عنده هو الذي يسوِّغ التنكيرَ، وذلك أنَّه إنّما يُقال لإنسانٍ يقوم بأمْرٍ من الأمُور له فيه كِفايةٌ، ثمّ يحضُر ذلك الأمرُ، ولم يحضر ذلك الإنسانُ، ولا مَن كَفَى فيه كفايتَه"[٤]. ويؤكد ذلك قول الرضي: أن يجعل العلم المشتهر بتلك الصفة "كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى قضيته ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها، إذ هو –كرم الله وجهه– كان فيصلا في الحكومات،... فصار اسمه –رضي الله عنه– كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع ...، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: لكل فرعونٍ موسى– بصرفهما– أي: لكل جبَّارٍ قهَّار، فيصرف فرعون وموسى؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور"[٥]. وهذا يدل على أن العرب كانوا يستخدمون هذا الأسلوب (وهو استخدام الأعلام المشهورة بصفة ما بمعنى النكرات) لأغراض دلالية.

وممن ذهب إلى هذا التأويل سيبيويه، فقال: " واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا. فأما قول الشاعر: لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ، فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين ... وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا – رضي الله عنه –

١) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١.
٢) المصدر السابق ١/ ٥٣١.
٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٦٦.
٤) شرح المفصل ٩٩/٢.
٥) شرح الرضي على الكافية ١٦٦/٢– ١٦٧.

فقال[١]: لأنه لا يجوز لك أن تعمِل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرة حسن لك أن تعمِل (لا)، وعلم المخاطَب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّب عنها"[٢]، وقال بهذا التأويل الرضي[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، والسيوطي[٧]، والبغدادي[٨].

واعتبر ابن مالك جعل العلم اسم جنس ضعيفًا بقوله: "وأما القول الثاني فضَعْفُهُ بيّن؛ لأنه يستلزم ألا يُسْتَعمَل هذا الاستعمال إلا عَلَمٌ مشترك فيه كـ(زيد)، وليس ذلك لازمًا لقولهم: (لا بصرة لكم)، و(لا قريش بعد اليوم)، ولقول النبي–ﷺ: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)" ، ثم ذكر التأويل المقبول عنده بقوله: "وإنما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به. فضمن العلم هذا المعنى، وجرد لفظه مما ينافي ذلك"[٩].

فنجد أن عباس حسن في هذه المسألة ذهب إلى رفض رأي البصريين بتأويل المعرفة بالنكرة، ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة، و قد جانبه الصواب – فيما أرى، لأنه لا يستقيم في (لا) أن تكون لنفي الجنس ثم تدخل على معين؛ لأن نفي الجنس يقتضي نفي جميع الأفراد المندرجة تحته، قال ابن يعيش: "وقوله[١٠]: وحقّه أن يكون نكرةً، يعني الاسمَ الذي تعمل فيه (لا)، فإنّه لا يكون إلَّا نكرة من حيثُ كانت

١) أي الخليل.
٢) الكتاب ٢/ ٢٩٦– ٢٩٧.
٣) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٦٦– ١٦٧.
٤) التذييل والتكميل ٥/ ٢٨٨.
٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/ ٤٠١– ٤٠٢.
٦) شرح ابن عقيل ٢/ ٦.
٧) الهمع ١/ ٥٢٤.
٨) خزانة الأدب ٤/ ٦١– ٦٧.
٩) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣١– ٥٣٢.
١٠) أي الزمخشري.

تنفي نفيًا عامًّا مستغرِقًا، فلا يكون بعدها معيَّنٌ"[١]، وهذا لا يكون مع المعين؛ لأنه لا يفيد العموم، إلا أن يكون هذا المعين منزلاً منزلة الجنس. فقال عبده الراجحي: " أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وذلك أمر طبيعي؛ لأن اسمها لو كان معرفة لكان محددا، وخرج بذلك عن دلالته على استغراق الجنس، أما النكرة فهي التي تفيد الشيوع والعموم وبخاصة في سياق النفي[٢].

كما أن (لا) النافية للجنس إذا دخلت على علم فيه (أل) التعريف، أو علم مضاف إلى ما فيه (أل) فإنها تحذف، مما يدل على إرادة الجنس في هذا العلم[٣]، العلم[٣]، قال الرضي: "واعلم أنه قد يُؤوَّل العلمُ المشتهِر ببعض الخلال بنكرة، فينتصب بلاء التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كانت فيه، نحو: (لا حسنَ) في الحسن البصري، وكذا: (لا صَعِقَ) في الصَّعِق، أو مما أضيف إليه، نحو: لا امرأَ قيسٍ، ولا ابنَ زبيرٍ. ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتي عبد الله وعبد الرحمن؛ إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى، حتى يقدَّر تنكيرها"[٤].

أما قوله بعدم محاكاة هذا الأسلوب فيعد من تضييق اللغة بغير حجة مقنعة؛ لما لهذا الأسلوب من دور في إثراء الرصيد اللغوي لمستخدم اللغة، مع ما فيها من إيجاز وإبداع؛ إذ يعبر عن المعنى المطلوب بصورة أدق وأبلغ من الأسلوب المباشر، فمثلاً لو أردت أن أعبر عن ظلم فلان وجبروته وقسوته، فقلت: إنه فرعون؛ لأدى كل هذه المعاني بكلمة واحدة.

كما أن ما ذكره عباس حسن من أن هذا الأسلوب يؤدي إلى تشعيب اللغة رأي غير دقيق؛ وذلك لأن هذا الأسلوب يستخدم الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف كـ(حاتم) بالمتناهي في الجود، و(يوسف) بالمتناهي في

١) شرح المفصل ٢/ ٩٧.

٢) التطبيق النحوي: ١٦٣.

٣) تيسير النحو عند عباس حسن: ١٤٨.

٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٦٥- ١٦٦.

الحسن، وهكذا[١]. قال مصطفى الغلاييني: "وقد يقعُ اسمُها معرفةً مُؤَوّلةً بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ، كأن يكونَ الاسمُ عَلَماً مُشتهرًا بصفةٍ كحاتمٍ المُشتهرُ بالجود، وعَنترةَ المشتهر بالشجاعة، وسَحبانَ المشتهرِ بالفصاحة ونحوهم، فيُجعلُ العلمُ اسم جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهرَ بهِ ذلك العلَمُ، كما قالوا (لكل فرعونٍ موسىً) بتنوينِ العلَمينِ، مُراداً بهما الجنسُ، أي: لكلِّ جبّارٍ قهّارٌ"[٢].

وإذا تتبعنا رأي عباس حسن حول فكرة تنكير العلم في المسائل النحوية المختلفة، فإننا نجد موقفه تجاه هذه المسألة غير ثابت؛ وذلك أنه يوافق النحاة في تنكير الأعلام في كثير من تلك المسائل، منها[٣]:

أ- ذهب إلى صحة تأويل العلم واسم الجنس بالمشتق في باب النعت إذا خرجا عن دلالتهما الأصلية بقوله: " يجوز أن يكون العلم نعتًا وكذلك اسم الجنس إذا خرجا على دلالتهما الأصلية، وأريد بهما معنى اشتهرا به؛ كدلالة حاتم على: الكرم، والرجل على: الكامل، والنمر على: الغادر.... و.... فعلى هذا القصد مع ما يؤيده من قرينة يصح تأويلهما بالمشتق. ووقوعهما نعتين"[٤].

ب- عدم اعتراضه على قول النحاة من صرف العلم الممنوع من الصرف عند زوال العلمية بدخول (رب) عليه، حيث يقول: " فتقول: رب فاطمة، أو عثمان، أو عمر، أو يزيد، أو إبراهيم، أو معد يكرب، أو ارطى، قابلت؛ بالجر الكسرة مع التنوين في هذه الأنواع السبعة؛ لذهاب أحد موجبي المنع، وهو: العلمي"[٥].

---

١) تيسير النحو عند عباس حسن: ١٥٠- ١٥١.

٢) جامع الدروس العربية ٢/ ٣٣٠.

٣) تيسير النحو عند عباس حسن: ١٤٨- ١٥٠.

٤) النحو الوافي ٣/ ٤٦٦.

٥) المرجع السابق ٤/ ٢٦٩.

ج _ موافقته النحاة فيما ذهبوا إليه من أن تنوين التنكير قد يلحق بعض الأعلام ليدل على أنها نكرة، حيث يقول مشيرًا إلى أن التنوين "قد يلحق الأسماء المعرفة غير المنصرفة، لغرض أوضحناه هناك وهو الدلالة على تنكيرها؛ كقولك: مررت بأحمد –بالتنوين– إذا كنت تريد الإخبار عن واحد معين من أشخاص متعددين، اسم كل منهم: أحمد"[١].

د– موافقته النحاة في أن العلم إذا ثني[٢] أو جمع[٣] فقد تعريفه، وأنه إذا أُضيف إلى معرفة أو عُرِّف بـ(أل) فقد تعريف العلمية واكتسب تعريفًا آخر، بقوله: "العلم الباقي على علميته فإنه عند تثنيته وجمعه يفقد التعريف، لمشاركة غيره له في اسمه، وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل، فإذا أردنا إرجاع التعريف له بعد التثنية والجمع وجب أن نزيد عليه ما يفيده التعريف، مثل: (أل)، فكلمة مثل: محمد، هي علم، فهي معرفة، فإذا ثني أو جمع قيل: محمدان، محمدون، وكلاهما نكرة،...لكن إذا وجد داع بلاغي – كما قلنا– فإنه يجري مجرى النكرات، سائر الأسماء المبهمة الشائعة، فتدخله (أل) المعرفة، ويضاف... وهذه الأعلام متى أضيفت– لمعرفة فقدت التعريف بالعلمية، واكتسبت تعريفا آخر يفيدها الإيضاح، هو التعريف بالإضافة، وصارت مثل (أخيك) و (غلامك) في تعريفهما بالإضافة.... هذا إن أضيف العلم لمعرفة، أما إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة، نحو: مررت بمحمد رجل، وعلى امرأة. إلا أنه يحدث في المضاف عندئذ نوع تخصيص، لأنك جعلته، (محمد رجل)، ولم تجعله (محمدا) شائعا في المحمدين، كما أنك إذا قلت، (غلام رجل) استفيد من أنه ليس لامرأة"[٤].

١) المرجع السابق ٤/ ٢٣١.
٢) المرجع السابق ١/ ١٢٩.
٣) المرجع السابق ١/ ١٣٩.
٤) المرجع السابق ١/ ٢٩٤– ٢٩٥.

هـ- ذكر في موضع آخر ما يتعارض مع ما ذكره هنا في المسألة نفسها، حيث استطرد بذكر عدد من الأساليب التي ينكَّر فيها العلم لأغراض بلاغية بقوله: "قد يكون من الدواعي البلاغية، كالمدح والذم ... ما يقتضي تنكير العلم، إما تنكيرا صريحا، نحو: رأيت محمدا من المحمدين، وما من زيد كزيد بن ثابت[١]، وإما تنكيرا ملحوظا، أي: (مقدرا) كقول أبي سفيان[٢]: لا قريش بعد اليوم. وقول بعض العرب: (لا بصرة لكم). فوقوعه فيهما اسم (لا)، دليل على تنكيره؛ لأن اسمها المفرد نكرة"[٣]، وهذا يخالف ما ذهب إليه عندما تكلم عن (لا) النافية للجنس وتأويلات النحاة لدخولها على المعرفة بقوله: "والحق أن مثل هذا التأويلات افتعال لا خير فيه، لعدم مسايرته الحقيقة الناطقة، بأن بعض العرب قد يعمل: (لا) مع تعريف اسمها"[٤].

ب) التضمين:

التضمين مصدر قياسي على وزن التفعيل، وفعله الماضي ضمّن على وزن فعّل، ويقال ضمّن يضمّن تضمينا، والجذر الثلاثي للكلمة هو(ض م ن). و جاء في مقاييس اللغة "(ضَمَنَ) الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي شَيْءٍ يَحْوِيهِ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ضَمَّنْتُ [الشَّيْءَ]، إِذَا جَعَلْتَهُ فِي وِعَائِهِ. وَالْكَفَالَةُ تُسَمَّى ضَمَانًا مِنْ هَذَا; لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ إِذَا ضَمِنَهُ فَقَدِ اسْتَوْعَبَ

---

١) هو: زَيْدُ بنُ ثَابِتِ بنِ الضَّحَّاكِ بنِ زَيْدٍ الخَزْرَجِيُّ النَّجَّارِيُّ الأَنْصَارِيُّ، وكان يكنى بأَبي سَعِيْدٍ، وَأَبي خَارِجَةَ، من كتَّاب الوَحْيِ، وشَيْخُ المُقْرِئِيْنَ، ومُفْتِي المَدِيْنَةِ، حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَعَنْ صَاحِبَيْهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ القُرْآنَ بَعْضَهُ أَوْ كُلَّهُ، وَمَنَاقِبُهُ جَمَّةٌ. وَكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ-ﷺ- يَسْتَخْلِفُهُ إِذَا حَجَّ عَلَى المَدِيْنَةِ. اختلف في تاريخ وفاته فقيل: ٤٥هـ، وقيل: ٥١هـ، وقيل: ٥٥هـ، وقيل: ٥٦هـ، والأول أرجح. انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٢٦- ٤٤١.

٢) هو: أَبُو سُفْيَانَ صَخْرُ بنُ حَرْبِ بنِ أُمَيَّةَ الأُمَوِيُّ، رَأْسُ قُرَيْشٍ، وَقَائِدُهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ، وَيَوْمَ الخَنْدَقِ.، وَأَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مكة، وصَلُحَ إِسْلاَمُهُ. وَكَانَ مِنْ دُهَاةِ العَرَبِ، وَمِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالشَّرَفِ فِيْهِمْ، فَشَهِدَ حُنَيْناً، اختلف في تاريخ وفاته، فقيل: توفِّى سنة ٣١هـ، وقيل: ٣٢هـ، وقيل: ٣٣هـ، وقيل: ٣٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٢/ ١٠٥- ١٠٧.

٣) النحو الوافي ١/ ٢٩٤.

٤) المرجع السابق ١/ ٦٩٥.

ذِمَّتَهُ"[١]. وقال الفيروز أبادي: "ضَمِنَ الشيءَ، و به، كعَلِمَ ضَماناً وضَمْناً، فهو ضامِنٌ وضَمِينٌ: كَفَلَهُ. وضَمَّنْتُهُ الشيء تَضْميناً، فَتَضَمَّنَهُ عَنِّي: غَرَّمْتُهُ فالتَزَمَهُ. وما جَعَلْتَهُ في وِعاءٍ فقد ضَمَّنْتَهُ إياهُ"[٢]. وقال الزبيدي: "وضَمَّنْتُهُ الشَّيءَ تَضْمِيناً فَتَضَمَّنَهُ عَنِّي: أَي غَرَّمْتُهُ فالتَزَمَهُ. وضَمَّنَ الشَّيءَ الشَّيءَ: إِذا أَوْدَعَه إِيَّاه كَمَا تُودِعُ الوِعاءَ المتاعَ والميتَ القبرَ، وَقد تضَمَّنَه هُوَ"[٣].

ويظهر من هذه المعاني اللغوية لمادة (ضمن) في المعاجم أنها لا تخرج عن معنى الإيداع والكفالة، وعليه فالتضمين لغة هو بمعنى ايداع شيء شيئا آخر، إيداعا حقيقا أو مجازيا، وهو معنى يكاد يكون مطابقا للتضمين النحوي.

وابن جني أول من تطرق للتضمين من حيث الاصطلاح في قوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[٤]، وقد يكون تعريف ابن جني للتضمين ناقصًا، لأنه ركز على التضمين الفعلي دون غيره، كما أنه يلغي دلالة الفعل المذكور لصالح دلالة الفعل الذي يدل عليه حرف الجر عند تأويله، وقد تنبه الزمخشري لهذا عندما ذكر أن الغرض من التضمين هو إعطاء اللفظ مجموع معنيين في قوله: "فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟...قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"[٥].

وعرفه ابن هشام بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه، حيث قال: "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه وَيُسمى ذَلِك تضمينا وَفَائِدَته

١) ٣/ ٣٧٢.
٢) القاموس المحيط ١/١٢١٢.
٣) تاج العروس ٣٥/٣٣٣-٣٣٤.
٤) الخصائص ٢/ ٣١٠.
٥) الكشاف ٢/٧١٧.

أَن تُؤَدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ"[١]. وذكر الزركشي رأي ابْنُ الْأَثِيرِ الجازم في كتاب (المعاني المتبدعة) بأن التضمين واقع في القرآن بقوله: "أن التضمين واقع في القرآن خلافا لما أجمع عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيَانِ"[٢]. وفرق ابن هشام بين الحذف والتضمين بقوله: " الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف"[٣]. وذكر الزركشي أن التضمين يكون في الأسماء والأفعال والحروف، ثم ذكر خلاف النحاة في هذه المسألة، وإن لم يصرح عن خلاف المدرستين البصرية والكوفية[٤].

واختلف النحاة في حكم نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض، حيث منع البصريون نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض، وما أوهم ذلك فهو من باب تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بذلك الحرف أو بتأويل يقبله اللفظ أو مجيئه يكون من باب الشذوذ، أي أن البصريين يرون أن حروف الجر لا تتناوب، وأن الفعل هو الذي ينبغي أن يضمن معنى يناسب حرف الجر الذي تعدى به والحرف يبقى على معناه الأصلي، أو بتأويل يقبله اللفظ فيكون بمثابة الرابط بين الفعل والحرف، أو نيابة هذه الحروف شذوذًا[٥]، وحجة البصريين أن أن الأصل في الحروف أن يكون لكل منها معناه الخاص، ويظهر ذلك من قول سيبويه: "الفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء... وكاف الجر التي تجيء للتشبيه،...ولام الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء... وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط... فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[٦]، وكذلك

١) مغني اللبيب ٢/ ٨٩٧.
٢) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٤٣.
٣) مغني اللبيب ١/ ٢٥٣.
٤) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٣٣٨.
٥) الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦، ومغني اللبيب ١/١٢٩-١٣٠، وشرح التصريح ١/ ٦٣٧.
٦) الكتاب ٤/٢١٧.

قوله: "وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا... فهذا أمر إلى وأصله وإن اتسعت"[١].

وممن وافق البصريين بأن التضمين يكون في الأفعال لا الحروف ابن العربي الإشبيلي[٢] بقوله: "وَكَذَلِكَ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تَحْمِلَ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ عَلَى الْأَفْعَالِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ الِارْتِبَاطِ وَالِاتِّصَالِ، وَجَهِلَتْ النَّحْوِيَّةُ هَذَا، فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: إنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ يُبْدَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَيَحْمِلُ بَعْضُهَا مَعَانِيَ الْبَعْضِ، فَخَفِيَ عَلَيْهِمْ وَضْعُ فِعْلٍ مَكَانَ فِعْلٍ، وَهُوَ أَوْسَعُ وَأَقْيَسُ، وَلَجُّوا بِجَهْلِهِمْ إلَى الْحُرُوفِ الَّتِي يَضِيقُ فِيهَا نِطَاقُ الْكَلَامِ وَالِاحْتِمَالِ"[٣].

وأما الكوفيون فيجيزون نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض دون شذوذ، فالحرف عندهم لا يقتصر على معنى واحد بل له أكثر من معنى يؤديه تأدية حقيقية لا مجازية[٤]. وقد ذهب المبرد إلى ما ذهبوا إليه من جواز نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض إلا أنه اشترط أن يأتي الحرفان في معنى واحد في بعض المواضع بقوله: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أي (على) ولكن الجذوع إذا أحاطت دخلت (في)، لأنها للوعاء، يقال: فلان في النخل. أي قد أحاط به"[٥]. وكذلك فعل ابن السراج حين قال: "فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز"[٦]، وكان ابن السيد البطليوسي أكثر وضوحًا لشرط تقارب الحرفين فقال: " هذا الباب أجازه قوم من النحويين أكثرهم الكوفيون،

١) المصدر السابق ٤/٢٣١.

٢) هو: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، له مصنفات في التفسير والفقه والأصول والنحو، توفى بفاس سنة ٥٤٣. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٩٧- ٢٠٣.

٣) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٢٤٣.

٤) النحو الوافي ٢/٥٣٧- ٥٤٢.

٥) الكامل ٣/ ٧٣.

٦) الأصول ١/ ٤١٤- ٤١٥.

ومنع منه قوم أكثرهم البصريون، وفي القولين جميعاً نظر؛ لأن من أجازه دون شرط وتقييد، لزمه أن يجيز سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد، ... ولزمه أن يجيز زيد في عمرو، أي مع عمرو، ... وهذه المسائل لا يجيزها من يجيز إبدال الحروف، ومن منع ذلك على الإطلاق، لزمه أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البدل،... ولا يمكن للمنكرين لهذا أن يقولوا: إن هذا من ضرورة الشعر، لأن هذا النوع قد كثر وشاع، ولم يخصّ الشعر دون الكلام. فإذا لم يصح إنكار المنكرين له، وكان المجيزون له لا يجيزون في كل موضع، ثبت بهذا أنه موقوف على السماع، غير جائز القياس عليه"[١].

وممن وافق الكوفيين في جواز الإنابة في الحروف، واعتبارها من المشترك اللفظي الأزهري[٢]، والصبان[٣]، والخضري[٤]، واعتبره ابن هشام أقل تعسفًا من رأي البصريين بقوله: " وَهَذَا الْأَخير هُوَ مُجمل الْبَاب كُله عِنْد أَكثر الْكُوفِيّين وَبَعض الْمُتَأَخِّرين، وَلَا يجْعَلُونَ ذَلِك شاذًا ومذهبهم أقلُّ تعسفًا"[٥].

كما اختلف النحاة في قياسية التضمين، فذهب الكثيرون إلى أنه قياسي[٦]؛ لكثرة وروده في اللغة، إذ قال ابن جني: "ووجدت في اللغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه. فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف، حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"[٧].

١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢/ ٢٦٢- ٢٦٤.
٢) التصريح ١/ ٦٣٧.
٣) حاشية الصبان ٢/ ٢١٠.
٤) حاشية الخضري ١/ ٢٢٨.
٥) مغني اللبيب ١/ ١٣٠.
٦) حاشية الصبان ٢/٩٥، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ١/١٠٩.
٧) الخصائص ٢/ ٣١٢.

وذهب بعض النحاة إلى أنه سماعي؛ لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال[١]، وممن ذهب إلى هذا الرأي أبو حيان، وابن هشام[٢]، والشيخ يس العليمي[٣]، وأبو البقاء الكفوي[٤] حيث قال: "التضمين سَمَاعي لَا قياسي، وَإِنَّمَا يذهب إِلَيْهِ عِنْد الضَّرُورَة أما إِذا أمكن إِجْرَاء اللَّفْظ على مَدْلُوله فَإِنَّهُ يكون أولى وَكَذَا الْحَذف والإيصال، لَكِن لشيوعهما صَار كالقياس حَتَّى كثر للْعُلَمَاء التَّصَرُّف وَالْقَوْل بهما فِيمَا لَا سماح فِيهِ"[٥].

وقد أفاض العلماء قديمًا وحديثًا في تعريف التضمين وحقيقته والقول في سماعه أو قياسه، وقد عرضت هذه الاختلافات على مجمع اللغة العربية بالقاهرة أدّت إلى أن يتخذ قرارًا ينص على أن التضمين هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم. كما يرى مجمع اللغة العربية أن التضمين قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

١- تحقيق المناسبة بين الفعلين.

---

١) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٤٤.

٢) نسب السيوطي إليهما هذا الرأي، انظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٢٦. وعند الرجوع لكتاب الارتشاف ١٩٨٤/٤ نجد أن أبا حيان قال: " واختار بعض أصحابنا: التضمين على الإضمار، واختلف أيضًا في هذا التضمين، والأكثرون على أنه ينقاس، وضابطه عندهم أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى واحد لهما، والذي أختاره التفصيل، فإن كان العامل الأول يصح نسبته إلى الاسم الذي يليه حقيقة، كان الثاني محمولاً على الإضمار، لأن الإضمار أكثر من التضمين"، وعند الرجوع إلى مغني اللبيب نرى تضارب آرائه ففي صفحة ٢/ ٦٠٩ ذكر التضمين فائدته، وفي موضع آخر من المغني ذكر أن التضمين لا ينقاس. انظر: المغني ٢/ ٤٨٠.

٣) حاشية شرح التصريح ٢/ ٤- ٥.

٤) هو: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد، ولمن أشهر كتبه الكليات وله كتب أخرى بالتركية، واختلف في وفاته، فقال الزركلي أنه توفى بإسطنبول سنة ١٠٩٣هـ، بينما ذكر عمر رضا كحالة بأنه توفى بالقدس وهو قاضٍ، وذكر الباباني أن وفاته كانت سنة ١٠٩٤هـ بالقدس، وذكر إليان سركيس أنه توفى سنة ١٠٩٥هـ. انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٢٩٣، والأعلام للزركلي ٢/ ٣٨، وهدية العارفين ٢٢٩/١، ومعجم المؤلفين ٣/ ٣١.

٥) الكليات: ٢٦٦- ٢٦٧.

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَنُ معها اللَّبس.
٣-ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ثم أوصى المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[١].

وحذا المجمع الملكي حذو سابقه فقرر قياسية التضمين بالشروط نفسها[٢].

"وما نتج عن هذه المجامع يجمع بين المحافظة على الشواهد وقيمتها في تقعيد القواعد، وبين بلاغة العرب في تأديتها للمعاني، ودقتها في اختيار الألفاظ؛ فوجود المناسبة وقصد البلاغة في التضمين قيد مهم في المحافظة على الأساليب العربية، فلا مكان لأسلوب دخيل ركيك بين أساليبها، وإن ادعى من تكلم فيه أنَّ له وجها في العربية"[٣].

وتناول عباس حسن التضمين في كتابه، كما أنه خصص له بحثًا مستقلاً ذكر فيه بعض آراء أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والقرار الصادر عن المجمع بهذا الموضوع، ثم ختم ذلك برأيه الرافض لهذه المسألة (التضمين)، ويتضح هذا في عباراته نحو: ما يسمونه التضمين، أو الذي يسمونه التضمين[٤]، وفي قوله: " فما زالت أدلة (التضمين) واهية، منهارة إن صح تسميتها أدلة!، ولم أجد في الآراء السالفة كلها، ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف،... ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد من طريق التضمين وحده، ونحن نراه متعديًا بواسطة حرف

١) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص ٦، والنحو الوافي ٢/ ٥٩٤.
٢) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١/ ١٩٥، ونص القرار: "قرر مجمع اللغة العربية الملكي قياسية التضمين؛ لرفع الخلاف والشقاق بين الأدباء والنقاد، ولكنه قيده بشروط استخلصها من كلام علماء النحو والبلاغة، هي شروط المجاز نفسه؛ إذ كان روح المجاز منبعثا متفشيا في أكثر الأقوال، التي قيلت في تخريج التضمين. وهذه الشروط ضمان كاف لاستعماله على مثال ما استعمله العرب، وكفالة ببقاء فائدته، وهي كونه نوعًا طريفًا من طرق الإيجاز، الذي هو ركن من أركان البلاغة العربية، وأسلوبًا من أساليب التوسع في الكلام، ورُخصة عن التقيد بحرف للتعدية دون حرف".
٣) التضمين النحوي وأثره في المعنى:٣١٥.
٤) النحو الوافي ٢/ ٥٩٤.

الجر، أو بغير واسطة، ولا دليل معنا على أسبقية أحد الفعلين في الوجود والتعدي وعدمه؟ والحق إن إثبات التضمين أمر لا تطمئن له نفس المتحري المتحرر، ولاسيما إذا عرفنا أن كل فعل، أو شبهه لا يكاد يؤدي معناه مع (التعدية) دون أن يكون هناك فعل آخر، أو شبهه له معنى يؤديه مع (اللزوم)، وبين هذين المعنيين ما يسمونه؛ (المناسبة، أو الإشراب)، والعكس صحيح كذلك إذ لا يكاد فعل أو: شبهه يؤدي معناه مع(اللزوم) دون أن يكون هناك فعل آخر أو شبهه له معنى يؤديه مع (التعدية)، وبين المعنيين (المناسبة أو الإشراب)، والنتيجة الحتمية لكل ذلك أنه لا يوجد فعل أو شبهه مقصور على(التعدية)، ولا آخر مقصور على(اللزوم)، وهذه غاية الفوضى والإساءة اللغوية التي تحمل في ثناياها فساد المعاني"[١].

كما يرى أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إنما استعملت في معناها الحقيقي، وقد أشار إلى ذلك بقوله: " أن الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد، والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي، ما دمنا لم نعرف يقينًا لها معنى سابقًا تركته إلى المعنى الجديد"[٢]، فلا داعي إلى القول بالتضمين لوجود المجاز والكناية، وغيرهما من أنواع البيان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة[٣].

واختار عباس حسن المذهب الكوفي بقوله: " لا شك أن المذهب الثاني نفيس ...؛ فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي كما قلنا، ولا غرابة

١) المرجع السابق ٢/ ٥٩٥.
٢) المرجع السابق ٢/ ٥٩٥.
٣) المرجع السابق ٢/ ٥٩٥.

أيضًا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي"[١].

وترى الباحثة القول بما ذهب إليه الكوفيين، وساندهم فيه عباس حسن، للاعتبارات نفسها التي ساقاها، وهي: إنه إذا اشتهر المعنى اللغوي الجديد للحرف، وشاعت دلالته، بحيث يفهمها السامع دون غموض، كان المعنى حقيقيًا لا مجازيًا.

وبالرغم من رفض عباس حسن الصريح للتضمين، إلا أننا نجده يقول به بل ويرجحه في قراءة[٢] من قرأ قوله تعالى:﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [إبراهيم:٣٧] بفتح الواو، حيث قال: " وقع فيه الفعل (تهوَى) مضمنًا، معنى تميل، فلا تكون (إلى) زائدة، وهذا رأي حسن يقتضينا أن نأخذ به؛ فرارًا من الحكم بالزيادة من غير ضرورة"[٣].

واختلف العلماء في تخريج هذه القراءة، فذهب بعضهم إلى القول بزيادة (إلى) للتوكيد؛ لأن هذا الفعل يتعدى بنفسه، تقول: يهوى فلان قراءة القصص، وقال تعالى:﴿ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ [الأنعام:٧١]، وهذا الرأي ذهب إليه الفراء وانفرد به، فقال: " وقرأ بعضُ القرّاء (تَهْوِي إِلَيْهِم) بنصب الواو، بِمعنى تهواهم كما قال تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[النمل:٧٢] يريدُ ردفكم، وكما قالوا: نَقدت لَهَا مائة أي نَقدتها"[٤]، وأشار الأخفش إلى هذا التفسير، فقال: "وقال (تَهْوِي إِلَيْهِمْ) زعموا انه في التفسير (تَهْواهُم)"[٥].

---

١) المرجع السابق ٢/ ٥٤٢.

٢) هي قراءة عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُجَاهِدٌ. انظر: المحتسب ١/ ٣٦٤، والبحر المحيط ٦/ ٤٤٨، والدر المصون ٧/ ١١٥.

٣) النحو الوافي ٢/ ٤٧١. وانظر دراسة هذه المسألة في الفصل الثالث ص ٢٤٦– ٢٤٨.

٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٨.

٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٩.

وذهب أغلب العلماء إلى القول بأصالة (إلى) وعدم زيادتها، وأن الفعل (تهوَى) ضمّن معنى فعل يتعدى بـ(إلى)، وقدروه: تنزع وتنزل وتميل وتسير وتقصد، قال الزمخشري: " تهوى إليهم، من هوى يهوى إذا أحب، ضمن معنى تنزع فعدّى تعديته "[١]، وقال أبو حيان: " وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: تَهْوِي إِلَيْهِمْ أَيْ تُسْرِعُ إِلَيْهِمْ وَتَطِيرُ نَحْوَهُمْ شَوْقًا وَنِزَاعًا، وَلَمَّا ضَمَّنَ تَهْوِي مَعْنَى تَمِيلُ عَدَّاهُ بِإِلَى، وَأَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ"[٢]، وقال الرازي: " قَالَ الْأَصْمَعِيُّ هَوِيَ يَهْوِي هَوِيًّا بِالْفَتْحِ إِذَا سَقَطَ مِنْ عُلْوٍ إِلَى سُفْلٍ. وَقِيلَ: تَهْوِي إِلَيْهِمْ تُرِيدُهُمْ، وَقِيلَ: تُسْرِعُ إِلَيْهِمْ. وَقِيلَ: تَنْحَطُّ إِلَيْهِمْ وَتَنْحَدِرُ إِلَيْهِمْ وَتَنْزِلُ، يُقَالُ: هَوِيَ الْحَجَرُ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ يَهْوِي إِذَا انْحَدَرَ وَانْصَبَّ، وَهَوِيَ الرَّجُلُ إِذَا انْحَدَرَ مِنْ رَأْسِ الْجَبَلِ"[٣].

وذهب ابن مالك إلى أن (تهوَى) بالفتح أصله (تهوِي) بالكسر، وقُلِبَتْ الكسرة فتحة، وهذه لغة طيء، وعلى هذا الوجه تكون القراءة خالية من الزيادة والتضمين، فقال المرادي نقلا عن ابن مالك: " قال ابن مالك: وأولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل تهوي بكسر الواو، فجعل موضع الكسرة فتحة، كما يقال في رضي: رضى، وفي ناصية: ناصاة. وهي لغة طائية. واعترض بأن طيئاً لا يفعلون ذلك في كل موطن، بل في مواضع مخصوصة، مذكورة في التصريف"[٤].

وقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه؛ لأن طيء لا يبدلون الكسرة فتحة مطلقًا، بل يفعلون ذلك في مواضع مخصوصة، فقال: "وفيه نظر، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل"[٥]. فنجد أن عباس حسن هنا قد وافق

١) الكشاف ٢/ ٥٥٩.
٢) البحر المحيط ٦/ ٤٤٨.
٣) مفاتيح الغيب ١٩/ ١٠٤.
٤) الجنى الداني: ٣٩٠. وينظر لرأي ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٤٤.
٥) مغني اللبيب ١/ ٨٩.

وافق البصريين في القول بالتضمين، رغم رفضه القول به؛ فرارًا من القول بالزيادة من غير ضرورة.

وترى الباحثة أن عباس حسن قد وُفِق في موافقته رأي البصريين في هذه القراءة بتضمين (تهوَى) معنى تميل؛ لأنه يمكن أن تكون القراءة كما نقل عن ابن مالك، إذ أنها لهجة خالصة لقبيلة طيء، وشرط قلب الكسرة فتحة في هذه اللهجة هو تحرك الياء في الأصل كما أشار ابن هشام، وهذه القراءة (تهوَى) أخرها ألف ساكنة وليس ياء متحركة كما في (رَضِيَ) و(ناصِيَة)، وعليه فهي غير مستوفية لشرط القلب. كما أن جمهور النحاة يمنع زيادة (إلى) في غير القرآن، وبالتالي يكون من الأولى منع زيادتها في القرآن الكريم.

٣- التأويل بالزيادة:

أ) زيادة حرف العطف (الواو):

رفض عباس حسن مجيء الواو في أخبار الأفعال الناسخة جميعها؛ للابتعاد عن التأويلات المتكلفة التي لجأ إليها النحاة لتخريج هذه الواو، ورأى أن الشواهد التي أتت بالواو تحفظ ولا يقاس عليها؛ منعًا للبس الذي قد يحصل عند وجودها، بقوله: " وبرغم أن وجودها جائز في غير القيل مما ذكرناه، فإن الخير – كما يرى كثير من النحاة – في العدول عنها؛ حرصاً على الدقة في التعبير، وبعدًا عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والواو الأخرى التي للحال – أو غيره، ولكل منهما معنى يخالف معنى النوع الأخر. والبراعة تقتضى الإبانة التامة، وتجنب أسباب اللبس والاشتباه؛ نزولاً على حكم البلاغة "[١]. وقال بالهامش: "ولعل هذا كان السبب فيما ذهب إليه بعض النحاة الأقدمين من منع استعمال هذه الواو، وفي تأويل النصوص القديمة المشتملة عليها تأويلا يتجه مرة إلى اعتبار الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب

١) النحو الوافي ١/ ٥٥٠.

حال، وخبر الناسخ محذوف. ومرة إلى أنها زائدة شذوذا.... و.... و.... ونحن في غنى عن هذا كله بتركها، وعدم القياس على المسموع منها"[١].

ومنع جمهور النحاة دخول الواو على أخبار الأفعال الناسخة جميعها؛ بسبب التباس هذه الواو بواو الحال[٢]، وأجاز الأخفش[٣] وابن مالك[٤] دخولها على خبر هذه الأفعال جميعها واستدلوا بقول الشاعر:[البسيط]

مَا كَان من بَشَرٍ إلاَّ ومِيتَتُه مَحْتومَةٌ لكِن الآجالُ تَخْتَلِفُ[٥]

وقول الشاعر: [الخفيف]

لَيْسَ شيء إِلَّا وَفِيه إِذَا مَا قَابَلَتْهُ عينُ البَصير اعْتِبَارُ[٦]

وقوله: [الطويل]

فظلُّوا، وَمِنْهُم سابقٌ دَمْعُه لَه وآخَرُ يَثْنِى دَمْعةَ العَيْن بالمهلِ[٧]

وقوله:[الطويل]

---

١) المرجع السابق ١/ ٥٥٠- ٥٥١. و قال في موضع آخر: "من أن الأحسن العدول عن زيادتها، برغم أن وجودها جائز؛ حرصاً على دقة التعبير، وبعداً عن اللبس الذى قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التى للحال أولغيره ... فلكل واحدة موضع تستعمل فيه ومعنى تؤديه، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين من تأويل للنصوص المشتملة عليها، وتكلف لا داعي له" انظر النحو الوافي ١/ ٥٦١.

٢) التذييل والتكميل ٤/ ٢٠٨، والهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١.

٣) انظر: الهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١.

٤) شرح التسهيل ١/ ٣٥٨- ٣٦٠، وانظر: الهمع ١/ ٤٢٧.

٥) قائله مجهول، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٥٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٨، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٤٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٧، والهمع ١/ ٤٢٧، حاشية الصبان ١/ ٣٦١. والشاهد فيه: اقتران خبر كان المنفية بـ(ما) بالواو؛ لأنه جملة موجبة بإلا، فذهب البعض أن الخبر محذوف ضرورة تقديره موجود والجملة حال، والبعض الآخر ذهب إلى زيادة الواو.

٦) قائله مجهول، فهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٥٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٧، وتمهيد القواعد ٣/١١٤٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٦، والهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١. وشاهد فيه قوله: "ليس شيء إلا وفيه ..."، حيث اقترن خبر ليس بالواو لكونه جاء جملة بعد إلا، ومنع بعضهم ذلك، تأول البيت: إما على حذف الخبر والجملة حال، أو على زيادة الواو.

٧) قائله مجهول فهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٦٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٩، تمهيد القواعد ٣/ ١١٤٨، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٨، والهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١.

وَكَانُوا أُنَاسًا ينْفحون، فَأَصْبحُوا وأَكْثرُ مَا يُعْطُونه النّظر الشّزْرُ[١]

بينما الفراء أجاز دخول الواو على الخبر الجملة المثبتة بـ(إلا) بعد كان المنفية أو ليس، فهو يجيز دخول الواو على الخبر في هذين الموضعين فقط، في حين يمنع دخولها في خبر ظن وأخواتها وكان وأخواتها، وإن وأخواتها؛ لأن هذه الأفعال والحروف الأصل فيها النقصان، فلا تكتفي باسم واحد، بل تحتاج إلى خبر ليتم المعنى، ومجيء الواو مع أخبارها يوهم بتمامها، أي كأنها مكتفية بالاسم ومستغنية عن الخبر، وهذا لا يصح، فقال: " فإن كَانَ الَّذِي وقع عَلَى النكرة ناقصًا فلا يكون إلا بطرح الواو. من ذَلِكَ: ما أظن درهمًا إلا كافيَك، ولا يَجوز إلا وهو كافيك؛ لأن الظنّ يَحتاجُ إلى شيئين، فلا تعترض بالواو فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد، وكذلك أخوات ظننت وَكَانَ وأشباهُها وإن وأخواتها، وإنّ إذا جاء الفعلُ بعد (إلَّا) لَمْ يكن فِيهِ الواو. فخطأ أن تَقُولُ: إن رجلًا وهو قائم، أو أظن رجلًا وهو قائم، أو ما كَانَ رجل إلا وهو قائم. ويَجوز فِي لَيْسَ خاصة أن تَقُولَ: لَيْسَ أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتوهم تَمامه بليس وبِحرف نكرة، ألا ترى أنك تَقُولُ: لَيْسَ أحد، وما من أحد فجازَ ذَلِكَ فيها ولم يَجُز فِي أَظن، ألا ترى أنك لا تَقُولُ: مَا أظنّ أَحدًا..."[٢].

ويؤيد هذا الرأي ما قاله ابن مالك فقال: " وتختص (ليس) بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا، وتشاركها في الأول كان بعد نفي أو شبهه، وفي الثالث بعد نفي، وربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقا"[٣].

وأنشد الفراء مستشهدًا على رأيه بقول الشاعر: [الطويل]

---

١) قائله مجهول فهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٦٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٩، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٤٩، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٨، والهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١.

٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٣.

٣) شرح التسهيل ١/ ٣٥٨.

إذا مَا سُتُورُ الْبَيْت أُرْخِين لم يكن سِراجٌ لنا إلَّا ووجْهُك أنْوَرُ[1]

فلجأ المانعون لتأويل الشواهد السابقة؛ منعًا لالتباس هذه الواو بالحالية، فقالوا فيها ثلاثة آراء، هي:

الأول: القول بزيادة الواو[2].

الثاني: أن خبر الفعل الناسخ محذوف ضرورة والواو للحال والجملة الداخلة عليها الواو جملة في محل نصب حال[3].

الثالث: تمام الفعل الناسخ فلا يحتاج إلى غير فاعل، واعتبار الجملة حال[4].

ففي البيتين الأولين قالوا: إن الخبر محذوف ضرورة أو أن الواو زائدة، أما في البيتين الثالث والرابع قالوا: إن (أصبح) و(ظل) فعلان تامان والجملتان المصدّرتان بـ(الواو) بعدهما جملتان حاليتان، كما قالوا عن البيت الذي أنشده الفراء بأن الخبر فيه هو (لنا)[5].

فنجد أن عباس حسن قد وافق رأي الجمهور برفض دخول الواو على أخبار الأفعال الناسخة جميعها، واعترض على رأي الفراء والأخفش وابن مالك، وتختلف الباحثة معه في ذلك، للأسباب التالية:

أولاً: ورود كثير من الشواهد قد دخلت الواو على الخبر الجملة كما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ،

---

١) قائله مجهول، فهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٠٨، والارتشاف ٣/ ١١٨٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٤٧، والهمع ١/ ٤٢٨، والشاهد فيه: (لم يكن سراج لنا إلا ووجهك أنور) حيث اقتران خبر (يكن) بالواو وهي منفية بـ(لم)؛ وسبب اقترانه أنه جملة موجبة بإلا، وقد خرج على أن الخبر هو الجار والمجرور وأن الجملة قد تمت في قوله: لم يكن سراج لنا. وأما الجملة التي بعد فهي حالية والواو فيها للحال.

٢) حاشية الصبان ١/ ٣٦١.

٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٠٩، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٨، والهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١.

٤) التذييل والتكميل ٤/ ٢٠٩، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٨، والهمع ١/ ٤٢٧.

٥) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٠٨- ٢٠٩، وتعليق الفرائد ٣/ ٢١٨، والهمع ١/ ٤٢٧، وحاشية الصبان ١/ ٣٦١.

وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ"، قَالَ شُرَيْحٌ: فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ هَلَكْنَا قَالَتْ: وَمَا ذَاكَ؟، فَقُلْتُ: " مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ، لَيْسَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا، وَهُوَ يَكْرَهُ الْمَوْتَ..."[١]. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة: "وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمْسِي إِلَّا وَهُوَ يُخَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ "[٢]، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "مَا كَانَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ كَانَ لَهُ حَوَارِيُّونَ يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ، وَيَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِهِ"[٣] فنجد أن الواو دخلت على الخبر الجملة الفعلية المصدرة بـ(قد)، وقد تدخل الواو على الخبر الجملة دون أن تسبق بـ(إلا) كما في حديث إسلام أبي ذر –ﷺ– " فَظَلَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَلَا يَرَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى أَمْسَى، فَعَادَ إِلَى مَضْجَعِهِ..."[٤].

ثانيًا: أن رأي الأخفش وابن مالك فيه من السهولة والتيسير مما ليس في رأي الجمهور، كما أنه أقرب متناولاً للمُعْرِب من رأي الجمهور، وذلك لأسباب التالية[٥]:

١- إن الطالب حين يقع على كلام يتمّم ما أطلق النحاة عليه اسم الفعل الناقص، يتبادر إلى ذهنه أولاً أنها أفعال ناقصة، وهذا ما اعتاد عليه أن يقرره حين تصادفه هذه الأفعال، ويستبعد أن تكون أفعال تامة؛ لأن ورودها ناقصة أكثر من ورودها تامة.

٢- التوفير على الطالب عناء تقدير الخبر، أو اعتبار الواو زائدة.

---

١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الجنائز، فيمن أحب لقاء الله، ٢/ ٣٨٤.

٢) مسند أحمد بن حنبل، مسند الشاميين، حديث عياض بن حمار المجاشعي، ٢٩/ ٣٣. وينظر كذلك في صحيح مسلم ٤/ ٢١٩٧، السنن الكبرى للبيهقي ١٠/ ١٤٩.

٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، ١/ ٧٠.

٤) المصدر السابق، كتاب فضائل الصحابة –ﷺ–، باب من فضائل أبي ذر –ﷺ–، ٤/ ١٩٢٣.

٥) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش– الكوفيون): ٦٩– ٧٠.

وذكر الدكتور عفيف دمشقية أن رأي الأخفش الذي يعتبر أن هذه الجملة هي الخبر، أن الواو دخلتها لشبهها بالجملة الحالية، أقرب إلى طبيعة اللغة من رأي غيره، وأيسر من مذهب الجمهور بما فيه من تعقيد. ورأى أنه من الأفضل القول بأن اللغة تبيح للمتكلم نمطين من التعبير في الجمل المصدرة بـ(كان) أخواتها، والتي يكون خبرها جملة:

الأول: أن يأتي بالجملة الخبرية من غير واو، فيكون الغرض منها مجرد الإخبار.

الثاني: أن تدخل الواو على هذه الجملة لإبراز الخبر عن طريق إثارة انتباه المخاطب بهذه الواو الشبيهة بواو الحال، كما في الشواهد السابقة[١].

١) المرجع السابق: ٧٠- ٧١.

الخاتمة:

وبعد، فقد حاولت الباحثة الغوص في كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن، من خلال التأويلات النحوية المرفوضة، لعلها تستطيع الوقوف على منهجه في الرفض والقبول لتأويلات النحاة؛ لبيان صحته أو خلاف ذلك.

وقد اتضح أن رفضه للتأويل ناتج من رفضه لنظرية العامل، وكان يرى أنه يجب التخلص منها؛ لأنها من عيوب النحو وآفاته وشوائبه، ولكن نجده يدافع عن هذ النظرية بذكر أهميتها في تيسير اللغة على المتعلمين بقوله: " والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن: (نظرية العامل)، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها"[١].

ولهذا رأينا موقفه من التأويل متناقضًا؛ فالعامل هو الذي يقتضي التأويل، فإنْ كان هناك تناقض في موقفه من العامل بالتالي سيكون هناك تناقض فيما يترتب عليه كالتأويل، فأصول النحو العربي مترابطة وإلغاء شيء منها يؤدي إلى هدمه.

وقد رصدت هذه الدراسة عددًا غير قليل من مظاهر الاضطراب في موقفه من التأويل بين التنظير والتطبيق، ففي كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث يرفض التأويل بشكل قاطع، وعندما حاول أن يطبق هذه الآراء في كتابه النحو الوافي لم يستطع، إذ نجده قد أبقى على نظرية العامل، ولكنه حاول التخلص من عيوبها، المتمثلة في كثير من صور التأويل، ومن هذه المظاهر على سبيل:

- ذهابه إلى صحة الاحتجاج بالقراءات الثابتة عن الثقات بقوله: " والقرآنُ الكريم –بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات– في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأولًا ولا تمحلًا، ثم الكلام العربي الذائع"[٢]، إلا أننا نجده

١) النحو الوافي ١/ ٧٣.

٢) المرجع السابق ١/ ٩.

يخالف هذا بطعنه في قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، بقوله: " وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعي له"(١).

بالإضافة إلى اضطرابه من القراءات الشاذة فتارة يرفض وتارة يجيز القياس عليها.

- نجده يأخذ برأي البصريين لشهرته في بعض المسائل رغم وجود شواهد استند عليها الكوفيون، وذلك رغبة في إطراد أبواب النحو.
- ذهابه إلى القول بتقدير متعلق الظرف والجار والمجرور للاحتجاج على جواز عطف شبه الجملة بـ(لا) نحو: زيد في البيت لا في المدرسة، رغم رفضه تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور في نحو: زيد في الدار، وأنه لا فائدة من التأويل.
- نجده يقول بالتضمين رغم رفضه الصريح له هربًا من القول بزيادة الحرف (إلى) في قوله: ﴿ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو.
- نجده يرفض ما ذهب إليه النحاة في أفعل التفضيل إذا كان متعديًا لاثنين نحو: فلان أكسى للفقراء الثياب، أن يعدى لأحدهما باللام، ونصب الآخر مفعولا به لعامل محذوف يفسره المذكور، ويرى أن تعديته للثاني ونصبه مباشرة أخف من التقدير.
- رفضه تأويل النحاة لاسم (لا) النافية للجنس إذا كان معرفة كي يخضعوها لشرط التنكير، فاعتبره تكلفا لا داعي له؛ لورود أمثلة عليها، في حين أنه قال بدخولها على العلم المؤول بالنكرة لأغراض دلالية.
- رفضه تأويل الشواهد ولكنه في الوقت نفسه لا يجيز القياس عليها رغم دعوته إلى إباحة القياس على ما ورد من الكلام العربي الذي يصح الاحتجاج به، مثل شواهد الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور، ومجيء المستثنى التام الموجب مرفوعًا، وربط الحال بالواو إذا كان جملة فعلية

١) المرجع السابق ٤/ ٤٦٨.

فعلها مضارع، وغيرها من الشواهد التي لم أوردها في هذه الدراسة، ورأى أنه من الأحسن الحكم على الشواهد بالشذوذ، رغم كثرة تلك الشواهد.

- كما رفض تأويل البصريين بتقدير ضمير الشأن بعد الأفعال القلبية، رغم اختياره رأيهم، ورأى أنه من الأحسن تخريج الشواهد على الضرورة الشعرية أو مسايرة لغة ضعيفة.